

وزارة التأمينات

قرار وزاري رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥

بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي للعاملين بشركة
الاتحاد العربي للنقل البحري (فامكو)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي
الخاص البديلة ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٦٧ بشأن تسجيل صندوق التأمين والمعاشات
والتعويضات للعاملين بشركة الاتحاد العربي للنقل البحري (فامكو) والقرارات
المعدلة له ؛

وعلى مذكرة رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتبنا المروضة علينا بتاريخ
١٩٨٥/١١/١١ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعمل فيما يتعلق بنظام التأمين الاجتماعي للعاملين بشركة الاتحاد العربي
لنقل البحري (فامكو) بأحكام النظام المرفق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار والنظام المرفق في الوقائع المصرية ، ويكمل به اعتبارا من

تاريخ صدوره ؛

صدر في ١٩٨٥/١١/١١

وزيرة

التأمينات الاجتماعية والشؤون الاجتماعية
دكتورة / آمال عثمان



الهيئة العامة لشؤون الموظفين

مطبعة طبع

نهر من

الباب الأول : نظام التأمين والمعاشات والتعويضات ومجال تطبيقه والتعارف *

الباب الثاني : انشاء الصندوق وتمويله وإدارته *

الفصل الأول : انشاء الصندوق ونظامه المالي *

الفصل الثاني : الجمعية العمومية *

الفصل الثالث : مجلس الإدارة *

الباب الثالث : في العلاج والرعاية الطبية وتعويضات العجز المؤقت عن العمل *

الفصل الأول : في التمويل *

الفصل الثاني : في العلاج والرعاية الطبية *

الفصل الثالث : في مصاريف الانتقال وتعويضات العجز المؤقت

عن العمل *

الفصل الرابع : أحكام عامة *

الباب الرابع : معاشات وتعويضات الشيخوخة والعجز والوفاة *

الفصل الأول : التمويل *

الفصل الثاني : المعاشات والتعويضات *

الفصل الثالث : قواعد حساب مدد العمل والنشاط السابق *

الفصل الرابع : أحكام عامة *

الباب الخامس : معاشات وتعويضات العجز والوفاة نتيجة إصابة العمل *

الفصل الأول : التمويل *

الفصل الثاني : المعاشات والتعويضات *

الفصل الثالث : أحكام عامة *



٢٠١
عبدالله

الباب السادس : فى المستحقين وشروط استحقاقهم *

الفصل الأول: في تحديد المستفيدين والحدود الدنيا لمشاركتهم

وشروط الاستحقاق .

الفصل الثاني : الجمع بين المعاشات وأحوال وقتها وما فيها ورددها

الباب السابع : في الحقوق الإضافية .

الفصل الأول : في تعويض العجز والوفاء الاضافي *

الفصل الثاني : في منحة الوفاة ومصاريف الجنازة ♦

الفصل الثالث : في حقوق المفتودين *

الباب الثامن : في مكافآت نهاية الخدمة التكميلية *

الباب التاسع : المزايا الاجتماعية والأمنية الأخرى •

الفصل الأول : في زيادة المعاش وإعانة العجز الكامل ♦

الفصل الثاني : في المزايا الاجتماعية الأخرى •

الباب العاشر : فى الأحكام العامة والمتنوعة .

الفصل الأول : في قواعد حساب الاشتراكات ومواعيد أدائها •

الفصل الثاني : فى تحديد الأجر الذى يجب على أساسه

المعاشات والتعويضات •

الفصل الثالث : في مستندات الصرف والاعفاء من الضرائب

والرسوم •

الفصل الرابع : الأحكام المتنوعة •



الهيئة العامة للغذاء والدواء

...

الباب الأول

نظام التأمين والمعاشات والتعويضات ومياله تطبيقه

والتعاريف

مادة ١ - يشمل نظام التأمين والمعاشات والتعويضات ما يلى :

- ١ - العلاج والرعاية الطبية للمؤمن عليهم فى حالات المرض واصابات العمل ولأسرهم وذوى المعاشات فى حالات المرض .
- ٢ - تعويضات العجز المؤقت عن العمل بسبب المرض أو الاصابة .
- ٣ - معاشات وتعويضات الشيخوخة والعجز والوفاة .
- ٤ - معاشات وتعويضات العجز الدائم والوفاة نتيجة اصابة العمل .
- ٥ - تعويضات العجز والوفاة الاضافية ومصاريف الجنازة ومنحة الوفاة وحقوق المفقودين .
- ٦ - مكافآت نهاية الخدمة التكميلية .
- ٧ - مزايا اجتماعية وتأمينية أخرى .

مادة ٢ - تسرى أحكام هذه اللائحة فى شأن كافة العاملين بالشركة بالشروط الآتية :

- ١ - أن يكونوا من رعايا احدى دول اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة .
- ٢ - أن يكونوا من العاملين بأعمال تدخل بطبيعتها فيما تزاوله الشركة من نشاط أو تستغرق ستة أشهر على الأقل .
- ٣ - يشترط بالنسبة للعاملين من غير المنصوص عليهم بالبند (١) ألا تقل مدة العقد عن سنة وأن يكونوا من الخاضعين لأحكام قانون العمل المصرى ولا يعتبر من بين العاملين بالشركة المتقاعدين والمعارين للعمل بها .
- مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة (٢) :

- ١ - تسرى أحكام العلاج والرعاية الطبية ومعاشات وتعويضات العجز والوفاة نتيجة اصابة عمل فى شأن العمال المتدرجين والتلاميذ الصناعيين ومن تقل أعمارهم عن ثمانى عشرة سنة ممن يتقاضون أجرا .



[Handwritten signature]

ويلتزم النظام فى حالات اصابة العمل للمتدرجين والتلاميذ الصناعيين ومن
تقبل أعمارهم عن ١٨ سنة بدون أجر بالعلاج وفقا لهذه اللائحة والرعاية الطبية
وبمعاش موحد وفقا لأحكام المادة (٧٣) من هذه اللائحة *

٢ - تسرى أحكام العلاج والرعاية الطبية ومعاش وتعويضات قتيحة
إصابة عمل فى شأن العمال الذين يزاولون أعمالا لا تدخل بطبيعتها فيما تزاوله
الشركة من نشاط ولا تستغرق ستة أشهر ، وكذا العمال غير المتستعين بجنسية
أحدى دول اتحاد الجمهوريات ممن تقل مدة عقد عملهم عن سنة واحدة *

٣ - تسرى أحكام العلاج والرعاية الطبية وتعويضات العجز المؤقت عن
العمل فى شأن المعارين والمتندين للعمل بالشركة ومن فى حكمهم *

مادة ٤ - يحل النظام المقرر بهذه اللائحة محل نظام التأمين الاجتماعى
المعصول به فى جمهورية مصر العربية ، ويكون الزاميا فى شأن الخاضعين له سواء
كانوا يعملون داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها *

ولا يجوز لأى من العاملين الذين يسرى فى شأنهم النظام أن يطالب الشركة
أو الصندوق بحقوق تزيد على تلك المقررة بهذه اللائحة *

مادة ٥ - فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد :

١ - الشركة : شركة الاتحاد العربى للنقل البحرى *

٢ - مجلس ادارة الشركة : مجلس ادارة شركة الاتحاد العربى للنقل البحرى *

٣ - مجلس ادارة الصندوق : مجلس ادارة صندوق التأمين والمعاشات

للعاملين بشركة الاتحاد العربى للنقل البحرى *

٤ - المؤمن عليه : العامل بالشركة ممن تسرى فى شأنه أحكام هذه اللائحة
سواء كان يعمل على السفن أو بالبر ، وصاحب المعاش المنتفع بأحكام لائحة
العلاج والرعاية الطبية ويعتبر من العاملين بالشركة رئيس مجلس ادارتها *

٥ - أفراد الأسرة : أفراد أسرة المؤمن عليه الذى تسرى فى شأنه المادة

(٢) من هذه اللائحة من الفئات الآتية :

(١) الزوجة *



الوزير
م. ك. ك.

(ب) الأبناء الذكور الذين لم يسوا الحادية والعشرين من عمرهم أو من هم في إحدى مراحل التعليم حتى الدرجة الجامعية الأولى أو يبلغوا السادسة والعشرين أيهما أقرب .

(ج) الأبناء الذكور العاجزين عن الكسب .

(د) البنات غير المتزوجات من غير العاملات .

(هـ) الوالدين .

٦ - إصابة العمل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية الواردة بالجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى ، أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد الواردة فى هذا الشأن بالقرار التنفيذى لقانون التأمين الاجتماعى .

ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى .

٧ - المصاب : من أصيب إصابة عمل .

٨ - المريض : من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة العمل .

٩ - صاحب المعاش : المؤمن عليه الذى يستحق معاشا بالتطبيق لأحكام هذه اللائحة .

١٠ - العجز المستديم : كل عجز يؤدي بصفة مستديمة الى فقدان المؤمن عليه القدرة على العمل كلياً أو جزئياً فى مهنته الأصلية أو قدرته على الكسب بوجه عام وحالات الأمراض العقلية وكذا الأمراض المزمنة والمستعصية الواردة بالقرار التنفيذى لقانون التأمين الاجتماعى .

الوزير



١١ - الأجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي بالشركة ويشمل :

(١) الأجر الأساسي ويقصد به ذلك المنصوص عليه بعقد العمل ولائحة نظام التوظيف بالشركة سواء أكان محددا بالمدة أو بالانتاج أو بهما معا بما في ذلك العمولات والبدلات .

ويحدد رئيس مجلس إدارة الشركة بناء على ما يعرضه مجلس إدارة الصندوق البدلات التي لا تعتبر من عناصر أجر الاشتراك .

(٢) اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ تعتبر من قبيل الأجر الأجور المتغيرة ويقصد بها باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه من الشركة وعلى الأخص الأجور الإضافية والتعويض عن الجهود غير العادية واعانة غلاء المعيشة والعلاوات الاجتماعية الإضافية والمنح الاجتماعية والمكافآت الجماعية ونصيب المؤمن عليه في الأرباح وذلك كله بحد أقصى ٣٧٥ جنيها مصرية أو دولارا شهريا .

١٢ - المستحق الشخص الذي يؤول اليه وفقا لأحكام هذه اللائحة كل أو أو بعض معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

١٣ - العاجز عن الكسب : كل شخص مصاب بعجز يحول كلية بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع ٥٠٪ على الأقل ويشترط أن يكون هذا العجز ناشئا بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين .

١٤ - قانون التأمين الاجتماعي : قانون التأمين الاجتماعي المعمول به في جمهورية مصر العربية الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل .

١٥ - اللائحة : لائحة نظام التأمين والمعاشات والتعويضات للعاملين بشركة

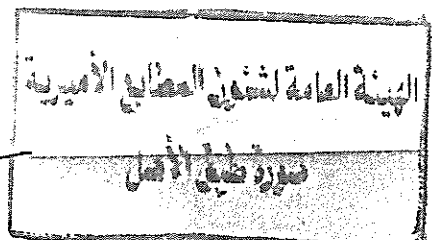
الاتحاد العربي للنقل البحري .

١٦ - الدولار : الدولار الأمريكي .

١٧ - الجنيه : الجنيه المصرى .



[Handwritten signature]



الباب الثانى

انشاء الصندوق وتمويله وادارته

الفصل الأول

انشاء الصندوق ونظامه المالى

مادة ٦ - تأسيس صندوق التأمين والمعاشات والتعويضات للعاملين بشركة
الاتحاد العربى للنقل البحرى (فامكو) على النحو التالى :
الاسم : صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة الاتحاد العربى للنقل البحرى
المقر : مؤقتا شركة الاتحاد العربى للنقل البحرى - ه شارع الجبوتى -
اسكندرية .

أغراض الصندوق : خدمات تأمينية واجتماعية بديلة لنظام التأمين
الاجتماعى المصرى .

مدة الصندوق : لمدة غير محددة تبدأ من عام ١٩٧٥ تاريخ التحاق أول عامل
للعمل بالشركة .

شروط العضوية : عضوية الصندوق اجبارية لجميع العاملين الذين تسوى
فى شأنهم أحكام اللائحة .
وتزول صفة العضوية عن العضو الذى تنتهى خدمته بالشركة لأى سبب
من الأسباب .

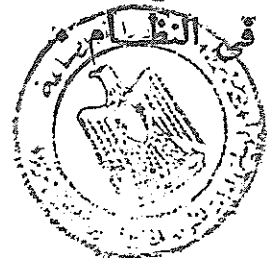
مادة ٧ - للصندوق شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة تخضع لأحكام
القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى شأن صناديق التأمين الاجتماعى الخاصة
البديلة كما تخضع لأحكام هذه اللائحة .

مادة ٨ - تتكون أموال الصندوق من المواد الآتية :

١ - الاشتراكات الشهرية التى تؤدبها الشركة أو الصندوق بالنسبة للعاملين
بها سواء الحصة التى يلتزم بها المؤمن عليه وفقا لأحكام هذه اللائحة أو الحصة
التي يلتزم بها الشركة .

٢ - المبالغ التى يؤدبها المؤمن عليه لحساب مئذ سابقة ضمن مدة

لجنة المراجعة
مراجعة



- ٣ - حيلة استثمار أموال الصندوق •
- ٤ - المبالغ الإضافية وبيع الاستثمار المستحق وفقا لأحكام اللائحة •
- ٥ - الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق •
- ٦ - المبالغ التي يؤديها الشركة لتغطية الرصيد المدين لنفقات العلاج والرعاية الطبية وتعويضات العجز المؤقت عن العمل •
- ٧ - المبالغ التي يتحملها المؤمن عليه لحساب العلاج والرعاية الطبية لأفراد الأسرة •
- ٨ - الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس إدارة الصندوق قبولها •
- مادة ٩ - يفحص المركز المالي للصندوق مرة على الأقل كل ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ آخر فحص تم قبل العمل بهذه اللائحة المعدلة وذلك بمعرفة خبير اكتوبري يعينه مجلس إدارة الصندوق ويتم تقديم تقرير الخبير الاكتوبري للوزارة خلال ستة شهور من تاريخ الفحص •
- يجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة فاذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطيات والمخصصات المختلفة لتسويته التزمت الشركة بأدائه وعلى الخبير الاكتوبري أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه •
- أما اذا تبين وجود فائض فيرجل الى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس إدارة الصندوق ووزارة التأمينات وفي الأغراض الآتية :
- أولا - تسوية كل أو بعض العجز الذي سددته الشركة طبقا للفقرة السابقة •
- ثانيا - ملائمة المعاشات مع التغير في الأسعار أو نفقات المعيشة •
- ثالثا - اضافة مزايا جديدة أو لتحسين مستوى المزايا القائمة •
- رابعا - تكوين احتياطيات عامة وخاصة •

1871

مادة ١٠ - تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ١١ - تودع أموال الصندوق في واحد أو أكثر من المصارف في جمهورية مصر العربية .

ويوقع على الشيكات كل من العضو المنتدب مدير الصندوق أو رئيس الحسابات ومن رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه .

ويلتزم الصندوق سنويا بتقديم شهادة بالودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية الى وزارة التأمينات الاجتماعية .

مادة ١٢ - أموال الصندوق مخصصة لمقابلة التزاماته تجاه أعضائه ولا يجوز انفاقها في غير ذلك .

مادة ١٣ - يعين مجلس إدارة الصندوق الخبير الاكتوارى والمستشار التأمينى للصندوق وذلك بعد العرض على الوزارة .

مادة ١٤ - لا يجوز أن يحتفظ بخزينة الصندوق بأكثر من ألف جنيه مصرى أو الدولار للصرف منها على الصندوق .

مادة ١٥ - على العضو المنتدب مدير الصندوق أن يقدم الى وزارة التأمينات الاجتماعية خلال الشهر التالى لأقرار الميزانية من الجمعية العمومية البيانات المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية .

ويحتفظ الصندوق بمقره بالسجلات والدفاتر المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية .

مادة ١٦ - لا يجوز أن تتجاوز المصروفات الادارية التى يتصلها الصندوق بما فى ذلك أتعاب الخبراء والمستشارين ومراقب الحسابات والبدلات والمكافآت التى تصرف لأعضاء مجلس إدارة الصندوق والمعاملون بالصندوق ٥٪ من اجمالى الاشتراكات السنوية .

الخبرة



بالإضافة الى النسبة ائتمار اليها (٥ / %) تتحمل الشركة أعباء المقر المؤتت
للمسندون بما في ذلك من آثاث وتجهيزات كما تتحمل الأجرور وما في حكمها
المستحقة لمن تعيرهم للعمل بالصندوق على افتراض عداهم بالشركة .

(الفصل الثاني)

الجمعية العمومية

مادة ١٧ - تتكون الجمعية العمومية من جميع المؤمن عليهم بالشركة
الذين مضت عليهم عضويتهم ستة أشهر وكذلك أصحاب المعاشات منهم .

مادة ١٨ - تختص الجمعية العمومية العادية بالنظر في الأمور الآتية :

١ - اقرار السياسة الاستشارية للصندوق والموازنة التخطيطية التي
يضعها مجلس الادارة .

٢ - الميزانية العمومية والحسابات الختامية .

٣ - انتخاب مجلس الادارة وتعديده عضوية من تنتهي عضويتهم .

٤ - تقرير مراقب الحسابات وتعيينه وتحديد أتعابه .

٥ - تقرير مجلس ادارة الصندوق عن نشاط الصندوق .

٦ - اقرار التعديلات في اللائحة .

مادة ١٩ - تدعى الجمعية العمومية العادية للانعقاد مرة كل سنة على الأقل
بغالب الثلاثة أشهر التالية لانتهااء السنة المالية للنظر في الموضوعات المحددة
بالمادة (١٨) في المكان والزمان المحددين بدعوة الانعقاد .

ولا يعتبر انعقاد الجمعية العمومية صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة
للأعضاء واذا لم يكتمل العدد أجل الاجتماع لمدة ساعتين وفي حالة عدم تواش
بمذه النسبة تصاد اجراءات دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال خمسة عشر
يوما من ذلك التاريخ ، ويكون الاجتماع صحيحا بعدها اذا حضره بأفسهم
عدد لا يقل عن ١٠٪ من مجموع الأعضاء أو ٥٠ عضوا أيضا أقل .

مادة ٢٠ - يجوز لعضو الجمعية العمومية أن ينيب عنه كتابة عضوا آخر

في حضور الجمعية العمومية ولا يجوز أن ينيب عنه أكثر من عضو واحد .

٧
٧
مجلس الادارة

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين .

ولا يجوز لعضو الجمعية أن يشترك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض طرفاً فيه كإبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عملية أو إنشاء خصومة بينه وبين الصندوق أو كلما كانت له مصلحة شخصية في القرار المعروض فيما عدا انتخاب أجهزة الصندوق .

مادة ٢١ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة وفي حالة نيابة يرأسها أكبر الأعضاء سناً .

مادة ٢٢ - تدعى الجمعية العمومية غير العادية بناء على طلب مجلس الإدارة أو وزارة التأمينات أو ربع عدد أعضاء الجمعية العمومية على الأقل للنظر في المسائل الآتية :

١ - إجراء تعديل في نظام الصندوق يتصل بغرضه .

٢ - عزل مجلس الإدارة أو أحد أعضائه .

٣ - حل الصندوق أو تصفيته أو ادماجه في صندوق آخر .

٤ - المسائل التي يراها وزير التأمينات الاجتماعية .

مادة ٢٣ - تدون قرارات الجمعية العمومية (عادية - غير عادية) في سجل خاص تحت إشراف العضو المنتدب مدير الصندوق يدون به أسماء الأعضاء الحاضرين ويوقعه الرئيس وباقي أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين .

مادة ٢٤ - تعين الجمعية العمومية سنوياً مراقب الحسابات وتحدد آتياً على أن يكون من بين المحاسبين والمراجعين المقيدين بالجدول على ألا يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة أو من بين العاملين بالشركة كما يجوز لها إعادة تعيينه .

مادة ٢٥ - تحدد الجمعية العمومية سنوياً بناء على اقتراح مجلس الإدارة وعلى ضوء المركز المالي للصندوق مكافآت أعضاء مجلس إدارة الصندوق عن السنة المالية المنتهية وكذا تحديد بدلات أعضاء مجلس الإدارة ، ويخصص بثلثه المبالغ على نسبة ١٥٪ المنصوص عليها في المادة (١٩) .

مادة ٢٦ - تبلغ وزارة التأمينات الاجتماعية بكل اجتماع الجمعية العمومية قبل الانعقاد بخمسة عشر يوماً على الأقل ، كما تبلغ بقرارات الجمعية العمومية خلال ثلاثين يوماً على الأكثر .

الفصل الثالث

مجلس الإدارة

مادة ٢٧ - يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء يعين رئيس مجلس إدارة الشركة ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس مجلس إدارة الصندوق والعضو المنتدب ويتم اختيار باقى الأعضاء بالانتخاب المباشر .

مادة ٢٨ - مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات ويتجدد انتخاب ثلث الأعضاء المنتخبين كل سنة بطريقة القرعة .

ويجوز تجديد تعيين أو إعادة انتخاب أعضاء المجلس ممن تنتهى عضويتهم .

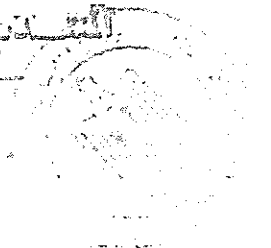
مادة ٢٩ - يعقد مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهرين بناء على طلب الرئيس أو ثلاثة من أعضائه ، ويعتبر مستقيلاً كل عضو يتخلف عن الحضور أكثر من نصف عدد الجلسات بدون عذر مقبول .

مادة ٣٠ - لا تكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة الا اذا حضر الاجتماع خمسة أعضاء على الأقل وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس للجلسة ، ويشترط لصحة قرارات مجلس الإدارة فى الموضوعات الخاصة بالاستثمارات والميزانية العمومية والحسابات الختامية والموازنات الداخلية موافقة ثلثى أعضاء مجلس الإدارة .

مادة ٣١ - يمثل الصندوق أمام الغير الرئيس أو عضو مجلس الإدارة

المنتدب مدير الصندوق .

Handwritten signature



مادة ٣٢ - مجلس إدارة الصندوق هو السلطة العليا المهيمنة على إدارة
في تصريف أموره وله على الأخص ما يأتي :

أولا - إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية
والمالية والفنية للصندوق .

ثانيا - تعيين الخبير الاكتواري والمستشارين وتحديد أتعابهم وذلك بمقتضى
العرض على الوزارة .

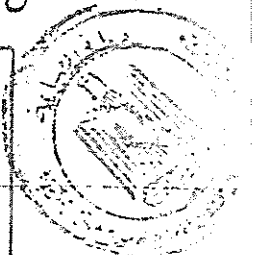
ثالثا - وضع السياسة الاستثمارية لأموال الصندوق وبرامجها التنفيذية
والهيمنة على توظيف أموال الصندوق بحيث لا يقل ربح استثمارها عن ٨٪
(ثمانية في المائة) بمراعاة تحقيق الضمان اللازم وتتبع الاستثمارات وتوجيه
جزء منها لما يحقق أقصى مصلحة ممكنة للعاملين وذلك في حدود جزء الأموال
التي يختص بتوظيفها وفقا لللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠

والمجلس أن يعين من بين أعضائه لجنة استثمار تختص بدراسة المشروعات
والاستثمارات وللجنة أن تستعين بمن تراه من خبرات من الخارج ولها أن تستطلع
رأى المستشار التأميني .

رابعا - اقرار تعيين الموظفين وتحديد أجورهم ومكافآتهم وأية بدلات أو
مكافآت تستحق للعاملين القائمين بأعمال الصندوق .

خامسا - تحديد ممثلى الصندوق فى مجالس إدارة الشركات أو المشروعات
التي ينشئها أو يساهم فيها الصندوق . وله أيضا تحديد الحد الأقصى لما
يجوز أن يتقاضوه من مكافآت وبدلات من الجهات التى يشلون فيها .

مادة ٣٣ - يقوم بالأعمال التنفيذية للصندوق عضو مجلس الإدارة المنتخب
مدير الصندوق ويكون مسئولا عن أعماله أمام المجلس - وله أن يقترح المجلس
أسماء من يعاونه فى عمله واقتراح مكافآتهم .



في العلاج والرعاية الطبية وتعويضات العجز المؤقت عن العمل
(الفصل الأول)

التحويل

مادة ٣٤ - يفرد حساب خاص لنفقات العلاج للأمراض واصابات العمل وتعويضات العجز المؤقت عن العمل بسبب المرض أو الاصابة وترحل اليه المبالغ الآتية :

١ - الاشتراكات الشهرية التي تتحملها الشركة بواقع ٧٪ من أجور العاملين المشار اليهم بالمادتين ٢ و ٣ ما هذا النظام .

٢ - الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع ١٪ من أجور العاملين المشار اليهم بالبند (١) .

٣ - نصيب العاملين من نفقات علاج أفراد أسرهم بمراعاة المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ من هذا النظام .

٤ - الفرق بين أجر الاشتراكات خلال فترة العجز المؤقت عن العمل بسبب المرض وبين تعويض العجز المستحق بالتطبيق لأحكام الفصل الثالث من هذا الباب .

٥ - الاشتراكات الشهرية التي تستقطع بواقع ١٪ من معاشات أصحاب معاشات الشيخوخة كمقابل لاتنفاعهم (دون أسرهم) بأحكام العلاج والرعاية الطبية في حالة المرض .

مادة ٣٥ - تتحمل الشركة الرصيد المدين للحساب المشار اليه بالمادة (٣٤) فإذا تبين وجود رصيد دائن فلا يجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع مجلس ادارة الصندوق ووزارة التأمينات وفي الأغراض الآتية :

١ - تسوية كل أو بعض ما سبق للشركة أدائه لتسوية رصيد مدين سابق .

٢ - ترحيله كله أو بعضه الى السنوات التالية .

٣ - تحسين مستوى الزايا .

ولمجلس ادارة الشركة زيادة حصة الشركة في الاشتراكات الشهرية اذا ما رأى مبرراً لذلك .

٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

الفصل الثاني

في العلاج والرعاية الطبية

مادة ٣٦ - يقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يلي :

- ١ - الخدمات الطبية التي يُردِّها الممارس العام .
- ٢ - الخدمات الطبية على مستوى الأخصائيين بما في ذلك أخصائي الأسنان .
- ٣ - الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .
- ٤ - العلاج والاقامة بالمستشفيات .
- ٥ - العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسب ما يلزم .
- ٦ - الفحص بالأشعة والبحوث العلمية المخبرية اللازمة وغيرها من الفحوص .

- ٧ - صرف الأدوية اللازمة في جميع الحالات المشار إليها .
 - ٨ - توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها قرار من مجلس إدارة الصندوق بحيث لا تقل عن المستوى الذي يقرره قرار وزير التأمينات الاجتماعية .
- مادة ٣٧ - يكون الحد الأقصى لنفقات العلاج والرعاية الطبية التي تتحمل للحساب المشار إليه بالمادة (٣٤) سنوياً على الوجه التالي :

لمن جنيته

- ٦٢٥٠٠٠٠ أفراد أسرة رئيس مجلس الإدارة الشركة والمدير العام .
- ٥٠٠٠٠٠٠ مديري الإدارات وما في حكمهم .
- ٣٧٥٠٠٠٠ الإداريين والتخصصيين وما في حكمهم .
- ٢٥٠٠٠٠٠ باقى العاملين .

ويضاعف الحد الأقصى المشار إليه بالفقرة السابقة بقرار من رئيس مجلس

إدارة الشركة .

م. ج. م. م.

الهيئة العامة



مادة ٣٨ - يتحمل المؤمن عليه $\frac{20}{100}$ من تكلفة العلاج والرعاية الطبية لأفراد أسرته المنصوص عليهم بالمادة (٥) داخل وخارج المستشفيات .
وترحل الى الحساب المنصوص عليه بالمادة (٣٤) باقى النفقات وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٣٧) ويجوز لرئيس مجلس ادارة الشركة بناء على اقتراح مجلس ادارة الصندوق سريان أحكام تأمين العلاج والرعاية الطبية على أسر أصحاب المعاشات .

مادة ٣٩ - مع مراعاة أحكام المادتين (٣٧ ، ٣٨) يحمل الحساب المنصوص عليه بالمادة (٣٤) نفقات العلاج والرعاية الطبية للمؤمن عليه المريض أو المصاب ولأفراد أسرته المرضى .

ويكون العلاج داخل المستشفيات بالدرجات التى ينظمها قرار رئيس مجلس ادارة الشركة بناء على اقتراح مجلس ادارة الصندوق وعلى ألا تقل عن الدرجة الثانية وذلك لجميع العاملين وأفراد أسرهم بما فيهم رئيس وأعضاء مجلس الادارة المتفرغين والمدير العام والمؤمن عليهم طبقاً للأحكام هذه اللائحة وأفراد أسرهم .
ويجوز للمؤمن عليه أو أفراد أسرته العلاج فى درجة أعلى على أن يتحمل المؤمن عليه فروق التكاليف أو تتحملها الشركة بقرار من رئيس مجلس ادارتها وذلك فى الحالات الخاصة التى يرى فيها مبرراً لذلك .

كما يجوز علاج أسرة المؤمن عليه داخل المستشفى بدرجة أقل حتى لا تصل نفقات العلاج الى الحد الأقصى المشار اليه بالمادة (٣٧) .

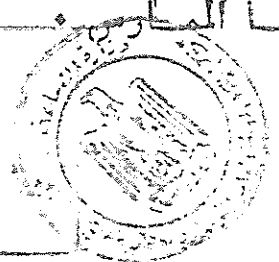
مادة ٤٠ - يتم توفير العلاج والرعاية الطبية وفقاً للأحكام والقواعد التالية :

١ - تلتزم الشركة بتجهيز غرفة عيادة يديرها طبيب ممارس قادراً على علاج الاصابات الخفيفة ويعاونه ممرض ماهر بالاسعافات الأولية .

ولا يجوز عرض المؤمن عليه المريض أو المصاب أو أفراد أسرته على ولا يجوز عرض المؤمن عليه المريض أو المصاب أو أفراد أسرته على

بنا الممارس

7.7
التوقيع



- ٢ - تعد قائمة بالأطباء الإخصائيين من ذوي الكفاءة في التخصصات وللممارسة العام التحويل الى أخصائي من خارج القائمة أو التوعية بالمعالج خارج مدينة الاسكندرية وذلك في الظروف والحالات التي يجد فيها مبررا لذلك .
- ٣ - للمؤمن عليه المريض أو المصاب حرية اختيار المستشفى له ولأفراد أسرته ولمجلس ادارة الصندوق تخصيص عدد معين من المستشفيات للاختيار من بينها .

ويتم التحويل الى المستشفى بقرار من الأخصائي المختص - كما يجوز ذلك للممارس في حالات الحوادث والضروريات القصوى .

- ٤ - للمؤمن عليه الحق في العلاج خارج جمهورية مصر العربية كما يكون له ولأفراد أسرته الحق في العلاج في خارج مقر العمل اذا ما استازمت الحالة ذلك وفقا لقرار يصدر بالأغلبية المطلقة عن لجنة ثلاثية من أساتذة كليات الطب المتخصصين في نوع المرض أو الاصابة .

- ٥ - يتم التعاقد مع صيدلية أو أكثر في مناطق العمل لصرف الدواء - وعلى تلك الصيدليات تحصيل نسبة التحمل المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة (٣٨) عند صرف تذاكر الدواء ومحاسبة الصندوق على أساس التكلفة الصافية .

الفصل الثالث

في مصاريف الانتقال وتعويضات العجز المؤقت عن العمل

- مادة (٤١) - اذا حال المرض أو الاصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله ، يحمل الحساب المنصوص عليه بالمادة (٣٤) بتعويض أجره المستحق له خلال فترة تخلفه عن العمل بسبب المرض أو الاصابة حسب الأحوال .
- ويتحدد تعويض الأجر في حالات الاصابة أو المرض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة المشار اليها بالقرار التنفيذي لقانون التأمين الاجتماعي بما يعادل الأجر المسدد عنه الاشتراك دون أية استقطاعات للضرائب أو الاشتراكات أما في حالة الأمراض الأخرى فيحدد التعويض بواقع ٧٥٪ من الأجر اليومي المسدد عنه الاشتراك لمدة تسعين يوما ، يزداد بعدها الى ما يعادل ٨٥٪ من الأجر المذكور وذلك بحيث لا يقل عن صافي الأجر المستحق لقروض عديم المرض العامل .



الهبة

وفي جميع الأحوال يستمر صرف التعويض طوال فترة العجز المؤقت عن العمل أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة أو انتهاء الخدمة بسبب طول فترة المرض حسب الأحوال .

وتعتبر في حكم الإصابة كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها .

مادة ٤٢ - يكون تعويض الأجر للعاملة الحامل معادلاً لصافى أجرها لمدة اجازة الوضع التي تقررها الشركة .

مادة ٤٣ - تلتزم الشركة عند حدوث الإصابة أو المرض بنقل المؤمن عليه المريض أو المصاب الى مكان العلاج .

يتحمل الصندوق مصاريف الانتقال العادية من محل الإقامة الى مكان العلاج اذا كان داخل المدينة التي تقيم بها أو خارجها وكذا مصاريف الانتقال الخاصة داخل المدينة أو خارجها بالنسبة لوظائف مجلس الإدارة والأعضاء المتفرقين والمدير العام ومديري الإدارات ومن في حكم مديري الإدارات وحتى قرر الطبيب أن حالة المصاب أو المريض لا تسمح له باستعمال وسائل الانتقال العادية وذلك بالنسبة لباقي العاملين .

وإذا كان مكان العلاج يقع خارج المدينة التي يقيم بها المؤمن عليه المريض أو المصاب وكانت حالته تستدعي التردد عليه دون علاج داخلي فإنه يحق له وفق ما تقرره جهة العلاج أن يصرف نفقات إقامة وفقاً للائحة بدل السفر المعمول بها وعلى أساس أجر اشتراكه من الليالي التي قضاها في المدينة التي يقع فيها العلاج .

(الباب الرابع)

أحكام عامة

مادة ٤٤ - في الحالات التي يتقرر فيها علاج المؤمن عليه المصاب أو المريض خارج جمهورية مصر العربية تتحمل الشركة نفقات السفر والانتقال ، أما نفقات الإقامة خارج المستشفى والعلاج والرعاية الطبية فتتحمل للحساب المنصوص عليه بالمادة (٤٤)



وتحسب نفقات السفر والانتقال ونفقات الإقامة خارج المستشفى ونفقات
للأئحة بدل السفر المعمول بها على أن يكون الحد الأقصى للنفقات ١٠٠٠٠ دولار
(عشرة آلاف دولار) شاملة نفقات المرافق .

مادة ٥٥ - إذا تقرر أن حالة المؤمن عليه المصاب أو المريض تستدعى وجود
مرافق سواء كان العلاج داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها فتسرى في شأن
المرافق أحكام المادة (٤٤) بالنسبة لنفقات السفر أو الانتقال ونفقات الإقامة
خارج المستشفى وفقا للأحكام المقررة بالنسبة للمؤمن عليه المصاب أو المريض .

مادة ٥٦ - تتحمل الشركة حصة صاحب العمل في اشتراكات هذا الباب
والباين التاليين وذلك طوال فترة استحقاق تعويض العجز المؤقت عن العمل بسبب
المرض أو الإصابة .

ويرحل للحساب الخاص بالعلاج والرعاية الطبية الفرق بين تعويض المرض
المستحق وبين الأجر المستحق فيما لو لم يستحق هذا التعويض .

مادة ٥٧ - يشترط لاستحقاق العلاج والرعاية الطبية في حالة المرض للمؤمن
عليه وأفراد أسرته وكذا تعويضات العجز المؤقت للمؤمن عليه المريض ألا تقل مدة
خدمته بالشركة عن ثلاثة أشهر متصلة تمتد بالنسبة للمؤمن عليهم وأفراد الأسرة
في حالات الحمل الى ستة أشهر سابقة على تاريخ بدء اجازة الوضع .

مادة ٥٨ - يتحدد بصافي الأجر المستحق ذلك المستحق للعامل المريض
أو العاملة الحامل فيما لو لم ينشأ المرض أو الحمل وذلك بعد خصم الضرائب
وحصة العامل في الاشتراكات المنصوص عليها بهذا الباب والباب التالي .

مادة ٥٩ - لا ينتفع المؤمن عليه دون الأسرة بأحكام هذا الباب طوال مدة
إعارته أو اتدابه خارج جمهورية مصر العربية وكذا طوال مدة التجنيد الإلزامي
للمؤمن عليه أو استبقائه أو استدعائه للقوات المسلحة .

٢٢
الشيخ

مادة ٥٠ - تلتزم الشركة بالإبلاغ للشرطة عن كل حادث يقع أثناء عملها
بمجهزه عن العمل وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تنبيه عن الحادث ويكلف البلاغ
مشتتلا على اسم المصاب وعنوانه وموجز عن الحادث وظروفه والعضو المصاب
والجهة التي نقل اليها المصاب لعلاجها .

مادة ٥١ - لا يستحق تعويض الأجر في حالات المرض والاصابة اذا أثبت
التحقيق المشار اليه بالمادة (٥٠) احدى الحالات الآتية :

- ١ - اذا تعمد المؤمن عليه اصابة نفسه .
- ٢ - اذا حدثت الاصابة بسبب سوء سلوك فاحش من جانب المصاب ويعتبر
في حكم ذلك :

- (أ) كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر والمخدرات .
- (ب) كل مخالفة صريحة لتعليمات اوقاية المنطقة في امكنة ظاهرة في
محل العمل .

وذلك كله ما لم ينشأ عن الاصابة وفاة المؤمن عليه أو تضلف عجز مستديم
تزيد نسبته عن ٢٥٪ من العجز الكامل .

الباب الرابع

معاشات وتعويضات الشيخوخة والعجز والوفاة

الفصل الأول

التأمين

مادة ٥٢ - تمول معاشات وتعويضات الشيخوخة والعجز والوفاة

مما يأتي :

- ١ - الحصة التي تلتزم بها الشركة بواقع ١٩٪ من الأجور الشهرية للعاملين
المشار اليهم بالمادة الثانية .
- ٢ - الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليهم المشار اليهم بالبند السابق بواقع
٢٠٪ من أجورهم الشهرية .
- ٣ - المبالغ التي يؤديها العاملون مقابل ضريبة المدد غير المحسوبة في المعاش .

استثمار أموال هذا التأمين .



الفصل الثاني

المعاشات والتعويضات

مادة ٥٣ - يستحق المعاش في الحالات الآتية :

١ - انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل بلوغ سن الستين لغير الأسباب المنصوص عليها بالبنود التالية متى كانت مدة اشتراكه ٣٢٨ شهرا (١٩ سنة) على الأقل منيا ١٢٠ شهرا على الأقل مدة خدمة فعلية لدى الشركة .

٢ - انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن الستين ومتى كانت مدة اشتراكه ١٠٨ شهرا على الأقل منها ستون شهرا على الأقل مدة خدمة فعلية لدى الشركة .

٣ - انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب العجز الكامل أو الوفاة .

٤ - انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب العجز الجزئي المستديم اذا ثبت عدم وجود عمل آخر لدى الشركة .

ويثبت عدم وجود عمل آخر بقرار من لجنة تشكل من مديرية العمل أو من ينيبها ومن مثل عن العمال تختاره اللجنة النقابية أو النقابة العامة المختصة ومن مثل الشركة وآخر للصندوق ويكون قرار اللجنة ملزما للشركة .

ويستثنى من شرط عدم وجود عمل آخر المنصوص عليه بالفقرة السابقة الحالات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الشركة بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق .

٥ - وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه عجزا كاملا خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته وبشرط عدم تجاوزه سن الستين وعدم صرفه القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة .

٦ - وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه عجزا كاملا بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء خدمته أو بلوغه سن الستين بعد انتهاء خدمته متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٠٨ شهرا على الأقل ولم يكن قد صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة .

٧٠٧
١٥٨٨



مادة ٥٤ - استثناء من حكم المادة (٥٣) يستحق المؤمن عليه عند انتهاء خدمته معاشاً عن مدة اشتراكه بالصندوق أيما كان مقدارها وذلك إذا كان صاحب معاش يستحق بالتطبيق لقانون التأمين الاجتساعى أو أى من قوانين التأمينات الاجتساعية أو التأمين والمعاشات للقوات المسلحة ويجمع بين معاشه المستحق عن مدة اشتراكه بالصندوق والمعاش المستحق بالتطبيق لقوانين المشار إليها بلا حدود .

كما يستحق المعاش عن الأجر المتغير أيما كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن هذا الأجر ، وذلك متى توافرت فى شأنه إحدى حالات استحقاق المعاش عن الأجر الأساسى .

مادة ٥٥ - يقدر المعاش عن كل سنة من مدة الاشتراك بالأجر الأساسى ومدة الاشتراك بالأجر المتغير وذلك بواقع ٢٥٪ من الأجر الأساسى أو المتغير حسب الأحوال المنصوص عليه فى المادة (١٠٨) عن كل سنة من سنوات الاشتراك وذلك بحد أقصى ٩٠٪ من هذا الأجر .

على أنه بالنسبة للمعاشات التى لا تتجاوز قيمتها ٧٥ دولاراً شهرياً فيكون الحد الأقصى ١٠٠٪ من الأجر المشار إليه بالفقرة السابقة أو خمسة وسبعون دولاراً شهرياً أيهما أقل وبالنسبة للحالات الخاصة بالبند رقم (٦) من المادة رقم (٥٣) تكون تسوية المعاش على أساس مدة الاشتراك فى التأمين .

فإذا زاد المعاش عن الحد الأقصى المشار إليه فى الفقرتين السابقتين استحق المؤمن عليه أو المستحقين عنه تعويضاً من دفعة واحدة يقدر بواقع ٥٨٪ من الأجر السنوى المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة (١٠٩) عن كل سنة من السنوات المحسوبة ضمن مدة الاشتراك الزائد عن القدر اللازم لاستحقاق الحد الأقصى المذكور ذلك فيما عدا المدة المنصوص عليها فى المواد (٥٨ ، ٦١) ويصرف هذا المبلغ بأكمله فى حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل صرفه الى مستحقى المعاش بنسبة أنصبتهم فى المعاش فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدى له المبلغ المذكور بالكامل فإذا لم يوجد أى مستحق للمعاش صرفه



مادة ٥٦ - يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه $\frac{50}{100}$ من الأجر المنصوص عليه بالمادة (١٠٨) في حالات انتهاء الخدمة واستحقاق معاش العجز والوفاة .

وفي جميع الأحوال يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه في حالات باعور سن الستين أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة (٥٣) أكبر من الحد الأدنى المقرر بقانون التأمين الاجتماعي مضافا إليه كافة الاعانات بنسبة $\frac{10}{100}$ أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي .

مادة ٥٧ - يخفض المعاش المستحق لتوافر الحالة المنصوص عليها بالبند (١) من المادة (٥٣) بنسبة تقدر تبعا لسن المؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة وفقا لما يلي :

- ١٥ ٪ إذا كان سن العامل أقل من ٤٥ سنة
- ١٠ ٪ إذا كان سن العامل ٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة .
- ٥ ٪ إذا كان سن العامل ٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة .

مادة ٥٨ - عند تقدير المعاش المستحق في حالات العجز أو الوفاة تضاف لكن من مدة الاشتراك عن الأجر الأساسي وعن الأجر المتغير مدة افتراضية قدرها ٣٦ شهرا أو المدة المتبقية لبلوغ المؤمن عليه سن الستين أيهما أقل .

ويزاد المعاش في الحالات المذكورة بما يساوى نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة (٥٥) وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه .

مادة ٥٩ - إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش ، استحق تعويض الدفعة الواحدة الذي يحسب على أساس $\frac{18}{100}$ من الأجر السنوي المشار إليه بالفقرة الأولى من المادة ١٠٩، عن كل سنة من مدة الاشتراك في النظام سواء في ذلك مدة الاشتراك في الأجر الأساسي أو مدة الاشتراك عن الأجر المتغير .

ويؤدي التعويض المشار اليه بالفقرة السابقة في الحالات الآتية :

- ١ - بلوغ المؤمن عليه سن الستين .
- ٢ - عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً .
- ٣ - وفاة المؤمن عليه ، وفي هذه الحالة تصرف المبالغ المستحقة بأكملها الى مستحقى المعاش عنه موزعة عليهم بنسبة أنصبتهم في المعاش فاذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدت اليه هذه المبالغ بالكامل ، فاذا لم يوجد أى مستحق للمعاش صرفت للورثة الشرعيين .
- ٤ - اذا كانت المؤمن عليها متزوجة أو مطلقة أو مترملة أو كانت تبلغ سن الواحدة والخمسين فأكثر في تاريخ طلب الصرف .
- ٥ - هجرة المؤمن عليه .
- ٦ - مغادرة الأجنبي للبلاد نهائياً أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالهيئة الدبلوماسية في سنار أو قنصلية دولية .
- ٧ - الحكم نهائياً على المؤمن عليه بالسجن مدة عشر سنوات فأكثر أو بقدر المدة المتبقية لبلوغ سن الستين أيهما أقل .
- ٨ - اذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئى مستديم يسنعه من مزاوله العمل .
- ٩ - انتظام المؤمن عليه فى سلك الرهينة .
- ١٠ - الانتقال الى مجال أحد قرانين التأمين الاجتماعى عدا القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أو أحد النظم البديلة الأخرى لهذا القانون .
- مادة ٦ - اذا انتهت خدمة المؤمن عليه المصرى بسبب الهجرة أو التماثل الأجنبى بسبب مغادرته لجمهورية مصر العربية نهائياً أو اشتغاله خارجها بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية فى سفارة أو قنصلية دولته، وكانت مدة اشتراكه فى النظام تعطيه الحق فى المعاش فيجوز له أن يختار بين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه بالمادة (٥٩) أو الحصول على معاش .



كما يجوز لصاحب المعاش في الحالات المشار إليها بالفقرة السابقة لتنازل عن حقه في المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة على أن تخصص منه قيمة ماصرفه من معاش *

الفصل الثالث

قواعد حساب مدد العمل أو النشاط السابق

مادة ٦١ - يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أى عدد من السنوات الكاملة غير المحسوبة في مدة اشتراكه في النظام والتي قضاها في أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ، ضمن مدة اشتراكه عن الأجر الأساسى والأجر المتغير مع مراعاة ما يلي :

- ١ - ألا تزيد السنوات المطلوب ضمها عن عشر سنوات *
- ٢ - إذا تبين عند انتهاء الخدمة أن السنوات المضمومة تجاوز ضعف مدة الخدمة بالشركة بعد جبر كسر السنة الى سنة فلا يجب للمؤمن عليه التقدير الزائد عن مثنى مدة الخدمة ويرد اليه ما يكون قد أداه عن التقدير الزائد *
- ويستثنى من هذا الشرط الحالات التى تنتهى فيها الخدمة بسبب الوفاة أو العجز وكذا الحالات التى يؤدى فيها الضم لاستحقاق معاش *
- وتقدر المبالغ المستحقة لحساب المدة المطلوب ضمها وفقا للجدول رقم (٥) المرفق على أساس سن العامل وأجره فى تاريخ تقديم الطلب *
- مادة ٦٢ - يكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة وفقا للمادة (٦١) اما دفعة واحدة أو بالتقسيط للمدة المتبقية لبلوغ سن الستين ، وذلك على أقساط شهرية وفقا للجدول رقم (١) المرفق *

كما يكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المشار إليها بالفقرة السابقة بالتقسيط على أقساط شهرية وفقا للجدول رقم (٢) المرفق بشرط أن تكون المدة المحسوبة فى المعاش فى تاريخ بدء التقسيط مضافا إليها المدة المطلوب ضمها تعطى المؤمن عليه الحق فى معاش الشيخوخة فيما لو انتهت خدمته فى تاريخ بدء التقسيط

Handwritten signature



ومع مراعاة أحكام المادة (٦١) تعتبر السنوات المطلوب ضمها محسوبة ضمن مدة الاشتراك بأداء تكلفتها دفعة واحدة أو بسداد أول قسط .

مادة ٦٣ - مع عدم الإخلال بحكم البند رقم (٢) من المادة (٦١) يراعى عند انتهاء خدمة المؤمن عليه دون سداد له لكامل الأقساط المستحقة عليه بضم السنوات غير المحسوبة في النظام خصم القيمة الحالية لباقي الأقساط المحتسبة وفقا للأسس المتبعة بالتطبيق لقانون التأمين الاجتماعى وذلك من كافة مستحقاته بالتطبيق لأحكام هذه اللائحة . على أن إذا كان انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو استحقاق معاش العجز فنقسط الأقساط التى تستحق اعتبارا من أول الشهر الذى انتهت فيه الخدمة .

الفصل الرابع

أحكام عامة

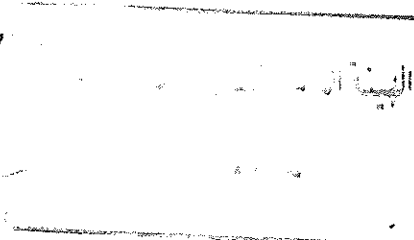
مادة ٦٤ - تبدأ مدة الاشتراك عن الأجر المتغير اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ أو تاريخ الالتحاق بالعمل أيهما الحق .

وفى حساب كل من مدة الاشتراك عن الأجر الأساسى ومدة الاشتراك عن الأجر المتغير يجبر كسر الشهر الى شهر ، ويستحق المعاش عن كامل الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة .

مادة ٦٥ - يلتزم المؤمن عليه الذى يترك خدمته بالشركة ثم يعود إليها أن يضم مدة اشتراكه السابقة بالنظام الى مدة خدمته الجديدة وذلك مقابل :
١ - رد المكافأة التكميلية وتعويض الدفعة الواحدة الذى يكون قد حصل عليها فى حالة عدم استحقاق معاش .

٢ - رد المكافأة التكميلية التى يكون قد حصل عليها ، ويوقف المعاش الذى يصرّف اليه اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ عودته للعمل بالشركة وذلك فى حالة استحقاق معاش .

المدير العام
لشركة



وفى كلتا الحالتين تستحق المزايا المقررة بهذه اللائحة على أساس مجموع مدتي الاشتراك السابقة والجديدة - كما يجوز رد المبالغ التي يلتزم بردما العامل اما دفعة واحدة أو بالتقسيط حتى سن الستين وفقا للجدول رقم (١) المرفق أو بالتقسيط وفقا للجدول رقم (٢) المرفق .

مادة ٦٦ - يجوز للمؤمن عليه أن يطلب تقسيم مدة اشتراكه في النظام عن الأجر الأساسى أو عن الأجر المتغير عند تقدير معاشه أو تعويضه الى مدد منفصلة وذلك اذا تفاوتت فيها الأجور التي أدت عنها الاشتراكات .

ويشترط لارتفاع المؤمن عليه بذلك ألا تقل مدة الخدمة بالشركة المطلوب حسابها منفصلة عن ثلاث سنوات وأن تجاوز نسبة التناوت في الأجر في نهاية كل مدة ١٠٪ من الأجر فى نهاية المدة السابقة .

ولا يجوز للمؤمن عليه طلب تقسيم مدة اشتراكه الى أكثر من ثلاث سنوات ولا تدخل المدة الأخيرة في هذه الفترات الثلاث .

ويحسب المعاش أو التعويض عن فترة من الفترات المشار إليها بالفقرة السابقة على حدة على أساس الأجر المنصوص عليه بالمادتين (١٠٨ ، ١٠٩) بحسب الأحوال .

ويربط المعاش الهائى أو يحدد التعويض بقدر مجموع المعاشات أو التعويضات المستحقة عن مجموع الفترات مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه بالمادة (٥٥) منسوبا الى المتوسط الحسابى للأجر مرجمدا بمدد الاشتراك . ويجوز للمستحقين عن المؤمن عليه الاستفادة من أحكام هذه المادة .

مادة ٦٧ - لا يجوز حرمان المؤمن عليه أو صاحب المعاش من المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة كليا أو جزئيا لأى سبب من الأسباب .



مادة ٦٨ - يقف سريان أحكام هذا الباب في الحالات الآتية :

١ - بلوغ المؤمن عليه سن الستين وذلك باستثناء الحالات التي لا يكون فيها صاحب معاش بالتطبيق لأى من قوانين التأمين الاجتماعى والتأمين والمعاشات أو التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة وتمدد خدمته فى العمل لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وكذا الحالات التي تسد فيها الخدمة بقرار من رئيس مجلس ادارة الشركة وفقا لللائحة النظام الأساسى للعاملين فيها .

٢ - التحاق العامل بالعمل على سفن الشركة بعد بلوغه سن الستين سواء كان من أفراد الطاقم أو من غيرهم ، ما لم يكن من شأن التأمين عليه استكمال مدة اشتراك بقانون التأمين الاجتماعى لم تعطيه حقا فى معاش ولم يصرف مستحقاته عنها ويتم تحويل الاحتياطى الخاص بها وذلك لحين انتهاء مدة عقد العمل أو استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش أيهما أسبق .

الباب الخامس

معاشات وتعويضات العجز والوفاة نتيجة إصابة عمل

الفصل الأول

التحويل

مادة ٦٩ - تمول معاشات وتعويضات العجز والوفاة نتيجة إصابة عمل من المصادر الآتية :

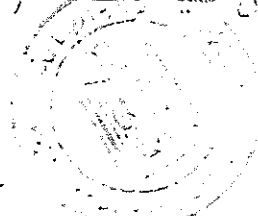
١ - الاشتراكات الشهرية التى تؤديها الشركة بواقع ٣٪ من الأجور الشهرية لمختلف العاملين بها المنصوص عليهم بالمادتين الثانية والثالثة من هذه اللائحة .

٢ - ريع استثمار الاشتراكات .

الفصل الثانى

مادة ٧٠ - اذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب العجز الكلى أو الوفاة نتيجة إصابة عمل سوى المعاش بنسبة ١٠٠٪ من كل من الأجر الأساسى أو المتعين المنصوص عليه بالمادة (١٠٨) .

م.م.ع.ر.



ويزاد هذا المعاش بنسبة ١٠٪ كل خمس سنوات حتى يتروغ المؤمن عليه سن الستين حقيقة أو حكما .

مادة (٧١) - اذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته $\frac{1}{35}$ فأكثر استحق المصاب معاشا يساوى نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة (٧٠) ويسرى حكم الفقرة الثانية من المادة (٧٠) اذا أدى هذا العجز الى انهاء الخدمة .

مادة ٧٢ - مع مراعاة حكم البند (١) من المادة (٥٣) اذا نشأت عن الإصابة عجز جزئى مستديم يقل نسبته عن $\frac{1}{35}$ استحق المصاب تعويضا يقدر بنسبة ذلك العجز مضروبا فى الأجر المنصوص عليه بالمادة (١٠٩) وذلك عن أربع سنوات ويؤدى هذا التعويض دفعة واحدة .

مادة ٧٣ - يكون معاش العجز الكامل أو الوفاة لمن لا يتقاضى أجرا من الفئات المنصوص عليها بالبند (١) من المادة (٣) أكبر من المعاش المقرر بقانون التأمين الاجتماعى وكافة الاعانات المقررة فى مثل هذه الحالات بنسبة ١٠٪ تدفع بالجنيه المصرى أو ما يعادله بالدولار الأمريكى .

الفصل الثالث

أحكام عامة

مادة ٧٤ - تسرى الأحكام والقواعد المنصوص عليها فى قانون التأمين الاجتماعى فى الحالات الآتية :

- ١ - تقدير نسبة العجز الجزئى المستديم المتخلف عن الإصابة .
- ٢ - تحديد تعويض المصاب اذا كان سبق وأن أصيب بإصابة عمل .
- ٣ - حالات عدم استحقاق تعويض الإصابة .
- ٤ - طلب إعادة الفحص الطبى وآثاره .

٥ - التحكم الطبى .



مادة ٧٥ - يلتزم الصندوق بجميع الحقوق المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب حتى لو كانت الاعصابة تقتضى مسؤولية شخص آخر خلافها دون اخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول .

مادة ٧٦ - يلتزم الصندوق بالحقوق التى يكفلها هذا الباب لمدة سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه وذلك اذا ظهرت عليه أعراض مرض منى خلالها سواء كان بلا عمل أو كان يعمل فى صناعة لا ينشأ عنها المرض .

مادة ٧٧ - يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين منهما بين المعاشات المقررة فى هذا الباب وبين الأجر أو بين الحقوق الأخرى المقررة باللائحة وفقاً لما يلى :

- ١ - يجمع العامل بين معاش الاعصابة وبين أجره بدون حدود .
- ٢ - اذا انتهت خدمة المؤمن عليه صاحب معاش العجز الجزئى الناتج عن اصابة عمل فيجمع هو والمستحقين عنه بين معاش الاعصابة وبين المعاش المستحق بالتطبيق لأحكام الباب الرابع وذلك فى حدود ١٠٠٪ من متوسط الأجر الأكبر الذى حسب على أساسه أى المعاشين .
- مادة ٧٨ - مع مراعاة المادة (٧٣) من هذه اللائحة يكون الحد الأدنى للمعاش فى حالات انتهاء الخدمة بالوفاة أو العجز الناتج عن اصابة عمل أكبر من المعاش المقرر بقانون التأمين الاجتماعى وكافة الاعانات بنسبة ١٠٪ لمثل هذه الحالة ويصرف بالجنيه المصرى أو ما يعادله بالدولار الأمريكى .

الباب السادس

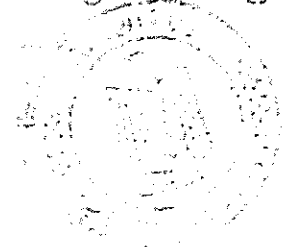
فى المستحقين وشروط الاستحقاق

الفصل الأول

فى تحديد المستفيدين والحدود الدنيا للمعاشات وشروط الاستحقاق

- مادة ٧٩ - اذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وفقاً للانصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق اعتباراً من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة .

Handwritten signature



٢ - أن يكون زواجهما بالمؤمن عليه أو صاحب المعاش قد استمر مدة لا تقل عن عشرين سنة .

٣ - ألا تكون قد تزوجت بعد طلاقها من المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

٤ - ألا يكون لديها دخل من أي نوع يعادل قيمة استحقاقها في المعاش أو تزيد عاين فإذا كان الدخل يقل عن مستحقه من معاش يرتبط لها معاش بتقدير الترتيب على أنه إذا كانت قيمة كل من الدخل والمعاش تقل عن أربعين جنيهًا أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي فيربط لها من المعاش بالمقدار الذي يجاوز قيمة الدخل والمعاش معا مضافا الحد ، وفي جميع الأحوال يرد باقي المستحق على الأرملة في حالة وجودها وإذا لم توجد فيرد على الأولاد .

مادة ٨١ - يشترط لاستحقاق الزوج ما يأتي :

١ - أن يكون عقد الزواج موثقاً .

٢ - أن يكون عاجزاً عن الكسب وفقاً للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش والتي يؤيدها قرار من طبيب الصندوق .

٣ - أن يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها وصاحبة المعاش من

الستين .

مادة ٨٢ - يشترط لاستحقاق الأبناء ألا يكون الابن قد بلغ سن

العادية والعشرين ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

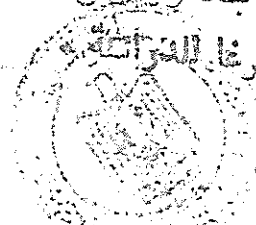
١ - العاجز عن الكسب وفقاً للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش والتي

يؤيدها قرار من طبيب الصندوق .

٢ - الطالب بأحد مراحل التعليم التي تتجاوز مرحلة الحصول على مؤهل

الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوز سن السادسة والعشرين

وأن يكون متفرغاً للدراسة .



التوقيع

٣ - من حصل على مؤهل نهائى لا يتجاوز المرحلة المشار اليها بالبند السابق ولم يلتحق بعمل أو لم يزاول مهنة ولم يكن قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للعاملين على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للمسرّهات الأقل .

مادة ٨٣ - يشترط لاستحقاق البنت ألا تكون متزوجة .

مادة ٨٤ - يشترط لاستحقاق الأنوة والأخوات بالاضافة الى شروط استحقاق الأبناء والبنات أن يثبت اعالة المورث لهن وذلك بشهادة ادارية .

الفصل الثانى

الجمع بين المعاشات وأحوال وقفها وقطعها وردادها

مادة ٨٥ - اذا توافرت فى المستحق شروط الاستحقاق لأكثر من معاش من النظام استحقها جميعها دون حدود .

مادة ٨٦ - يوقف صرف معاش المستحق فى الحالات الآتية :

١ - الالتحاق بأى عمل والحصول منه على دخل صافى يساوى قيمة المعاش أو يزيد عليه فاذا نقص هذا الدخل عن المعاش المستحق صرف اليه الفرق ، ويقصد بالدخل الصافى مجموع ما يحصل عليه المستحق مخصوماً منه حصته فى اشتراكات التأمين والضرائب .

٢ - مزاوله مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح لمدة تزيد على خمس سنوات متصلة ، ويعود الحق فى صرف المعاش فى حالة ترك مزاوله هذه المهنة اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ ترك الخدمة .

مادة ٨٧ - استثناء من أحكام المادة (٨٦) يجمع المستحق بين الدخل والمعاش (المعاش عن الأجر الأساسى وعن الأجر المتغير) فى حدود ستون جنيهاً شهرياً أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

المرملة بين الدخل من العمل أو المهنة أو المعاش بدون حدود .



Handwritten signature and official stamp at the bottom left of the page.

الوقائع المصرية - العدد ١١٣١ لسنة ١٩٦١

مادة ٨٨ - يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

١ - وفاء المستحق .

٢ - زواج الأرملة أو المطلقة أو البنت أو الأخت .

وتمنح البنت أو الأخت في هذه الحالة منحة تساوي المعاش المستحق لها عن مدة سنة بحد أدنى قدره مائة جنيه ولا تصرف هذه المنحة إلا مرة واحدة .

٣ - بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك الحالات

الآتية :

(أ) العاجز عن الكسب حتى زوال العجز .

(ب) الطالب حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاوله مهنة أو بلوغه سن

السادسة والعشرين أيها أقرب ، ويستمر صرف المعاش للطالب الذي

يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك

السنة .

(ج) الحاصل على مؤهل نهائي حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاوله مهنة

أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين للحاصلين على الليسانس

أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين للحاصلين على مؤهلات

نهائية أقل أي التاريخين أقرب .

مادة ٨٩ - إذا طلقت أو تزلزلت البنت أو الأخت أو عجز الابن أو الأخ عن

الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من

معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون أساس بحقوق باقى

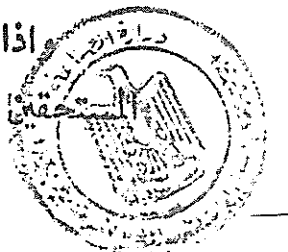
المستحقين .

كما يعود حق الأرملة في المعاش إذا طلقت أو تزلزلت ولم تكن مستحقة

المعاش عن الزوج الأخير .

إذا كان المعاش الذي سيعود الحق فيه سبق رده كله أو بفضه على باقى

المستحقين فينخفض معاشهم بقيمة ما سبق رده عليهم من هذا المعاش .



الهيئة العامة

ويستحق الآباء أو الأخ الذي لم يرضى بتوافر فيه شروط استحقاق المعاش في التاريخ وفاء الميراث والتحق بأحد مراحل التعليم التي لا تتجاوز مرحلة الحصول على الليسانس أو البكالوريوس ولم يبلغ السادسة والعشرين ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في التاريخ المذكور ويصادق توزيع معاش باقي المستحقين على هذا الأساس وبعد قطع مناشه يرد على من استول هذا المعاش من مسيرهم *

مادة ٩٠ - في حالة وفت أو قطع معاش المستحق يؤدي المعاش عن الشهر الذي وفت فيه سبب الوفاة أو التناح على أساس شهر كامل *
وفي حالة رد مناش بعض المستحقين على غيرهم من المستحقين يعاد ربط المعاش من أول الشهر الثاني لتاريخ واقعة الاستحقاق *
وإذا كان المستحق قد توفي قبل صرفه معاش شهر الوفاة فيقطع معاشه اعتباراً من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة وفي حالة رد هذا المعاش يكون الرد اعتباراً من هذا التاريخ *

واستثناء من الفقرة الأولى من هذه المادة يستمر صرف المعاش في حالات عجز المستحق عن الشهر الذي تحدد لتوقيع الكشف الطبي عليه والشهر التالي له *
مادة ٩١ - إذا كان المعاش المستحق للوالد أو الأخ لم يرد على باقي المستحقين بعد قطعه يعاد صرفه اليه في حالة إيقاف صرف أجره أثناء فترة التجديد الالتزامية طالما لم يبلغ سن السادسة والعشرين *

الباب السابع

في الحقوق الإضافية

الفصل الأول

في تمويض العجز والوفاة

مادة ٩٢ - يستحق مبلغ التأمين الإضافي في الحالات الآتية :

(أ) انتهاء خدمة المؤمن عليه بالعجز الكامل أو العجز الجزئي متى أدى ذلك لاستحقاقه معاش *

٧٠١
١٩٨٦

- (ب) انتهاء خدمة المؤمن عليه بالوفاة .
- (ج) وفاة صاحب المعاش مع عدم وجود مستحقين للمعاش .
- (د) ثبوت العجز أو وقوع الوفاة نتيجة إصابة عمل بعد انتهاء الخدمة .
- ويؤدى مبلغ التعويض فى حالة استحقاقه للوفاة من حدود المؤمن عليه قبل وفاته وفى حالة عدم التحديد يؤدى الى الورثة الشرعيين .
- مادة ٩٣ - يكون مبلغ التعويض الإضافى مضافاً نسبة من الأجر السنوى المنصوص عليه بالمادة (١١٠) تبعا لسن المؤمن عليه فى تاريخ انتهاء الخدمة وفقا للجدول رقم (٤) المرفق .
- وبالنسبة لحالات العجز الجزئى يؤدى نصف المبلغ المشار اليه بالفقرة السابقة وفى جميع الأحوال يزداد مبلغ التعويض الإضافى بنسبة ٥٠٪ فيما يتعلق بالحالات الناتجة عن إصابة العمل .
- ويضاف مبلغ التعويض الإضافى فى حالة استحقاقه لانتهاء الخدمة بالوفاة ولم يوجد مستحقين للمعاش .

الفصل الثانى

فى منحة الوفاة ومصاريف الجنازة

- مادة ٩٤ - عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة الى الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة وتقدر المنحة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة .
- مادة ٩٥ - يستحق المبلغ المنصوص عليه بالمادة السابقة لمن يحدده المؤمن عليه أو صاحب المعاش فاذا لم يحدد أحد فتستحق للأرامل وفى حالة عدم وجود فتستحق للأولاد القصر والعاجزين عن الكسب والبنات غير المتزوجات ويراعى فى حالة ما اذا كان للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أرمل وأولاد تتوافر فيهم انشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة من غير هذا الأرمل تنقسم المبالغ السالف ذكرها بحسب عدد الأزواج .

الهيئة العامة لشؤون
مصر



وإذا لم يوجد أحد ممن ذكرهم استحق المنحة الموالدين أو غيرهم
عدم وجودهما تستحق لمن كان يعوله من أخوانه، بنسب وأخواته عن الكسبية
والأخوات غير المتزوجات وثبت الإعالة بإقرار من استحق أو متولى شئونه
مؤيدة بشهادة إدارية .

وفي حالة استحقاق المنحة للقصر من الأولاد والأخوة والأخوات غير
المتزوجات تصرف لمتولى شئونه الذي ثبت صفته بشهادة إدارية .

مادة ٩٦ - عند وفاة العامل أو صاحب المعاش ينضم الصندوق بأداء
تقنيات جنازة بواقع أجر أو معاش شهرين بحد أدنى قدره مائة وعشرون جنيهًا
أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي حسب الأحوال وتؤدي تقنيات الجنازة للأرامل
فإذا لم يوجد صرفت لأرشد الأولاد أو إلى أي شخص ثبت قيمته بصرف تقنيات
الجنازة .

الفصل الثالث

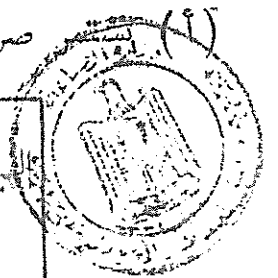
في حقوق المفقودين

مادة ٩٧ - في حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش يصرف للمستحقين
عنه المنصوص عليهم بالمادة (٧٩) إعانة شهرية تعادل ما يستحقونه عنه من معاش
بافتراض وفاته وذلك اعتبارًا من أول الشهر الذي فقد فيه وإلى أن يظهر أو تثبت
وفاته حقيقة أو حكمًا .

وإذا كان فقد المؤمن عليه أثناء تأدية عمله فتقدر الإعانة بما يعادل معاش
الوفاة بسبب إصابة العمل .

ويحدد مجلس إدارة الصندوق بقرار منه الإجراءات الواجب اتخاذها
لإثبات حالة الفقد وبعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أو ثبوت الوفاة
حقيقية أو حكمًا يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة وذلك في تقدير جميع
الحقوق المعاشية وتؤدي وفقًا للآتي :

(١) صرف الإعانة التي ربطت وفقًا للفقرة الأولى باستقرارها معاشًا .



اللجنة العامة

(ب) يصرف مبلغ التعويض الأدنى المورثة الشرعيين الموجودين في تاريخ فوات أربع سنوات على تاريخ النقد أو تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحسكية إلا إذا كان المؤمن عليه قد حدد مستفيدين آخرين قبل فقده فيصرف إليهم .

(ج) تصرف المنحة للمستحقين المنصوص عليهم بالمادة (٩٥) الموجودين على قيد الحياة في تاريخ فوات أربع سنوات على تاريخ النقد أو تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحسكية .

(الباب الثامن)

مكافأة نهاية الخدمة التكميلية

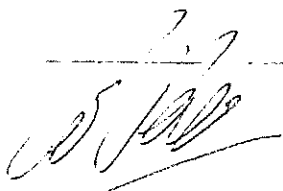
مادة ٩٨ - ١ - تمول مكافأة نهاية الخدمة التكميلية من المصادر الآتية :
١ - الاشتراكات الشهرية التي تتحملها الشركة بواقع ٢٠٪ من الأجر الشهري لاختلاف العاملين بها .

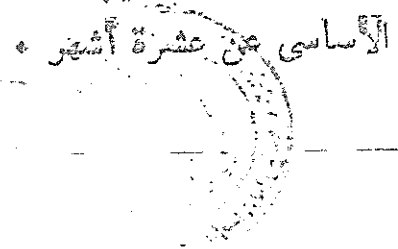
٢ - ربح استثمار الاشتراكات .

مادة ٩٩ - يلتزم الصندوق بأداء مكافأة نهاية الخدمة التكميلية عن كل سنة من سنوات الاشتراك ذات الأجر الأساسي وتلك ذات الأجر المتغير .

وتحسب المكافأة بواقع أجر ثلاثة أشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة الفعلية بالشركة وتؤدي للمؤمن عليه في حالة انتهاء خدمته لأي سبب من الأسباب غير التأديبية ومن بينها انتهاء عقد العمل البحري ، فإذا كان انتهاء الخدمة للوفاة أو فقد أدت المكافأة إلى الورثة الشرعيين ما لم يكن المؤمن عليه قد حدد مستفيدين آخرين في الحالات التي توجد فيها زوجة أو أولاد أو والدين .

ويكون الحد الأدنى للمكافأة معادلاً لأجر ثلاثة أشهر لمن لا تقل مدة عمله بالشركة عن ستة أشهر ، فإذا كان انتهاء الخدمة العجز الكامل أو الوفاة أو بلوغ سن التقاعد ، فلا يجوز أن تقل المكافأة المستحقة عن مدة الاشتراك ذات الأجر الأساسي من عشرة أشهر .





مادة ١٠٠ - استثناء من حكم المادة (٩٩) لا تستحق المكافأة عن مدة الاشتراك ذات الأجر المتغير وذلك إذا كان انتهاء الخدمة للاستقالة وما في حكمها ، وتحسب المكافأة المستحقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك عن الأجر الأساسي وفقا لما يلي :

١ - $\frac{٦٠}{١٠٠}$ من الأجر الشهري الأخير إذا كانت المدة سنتان وأقل من أربع سنوات .

٢ - $\frac{١٢٠}{١٠٠}$ من الأجر الشهري الأخير إذا كانت المدة أربع سنوات وأقل من ست سنوات .

٣ - $\frac{١٨٠}{١٠٠}$ من الأجر الشهري الأخير إذا كانت المدة ست سنوات وأقل من ثماني سنوات .

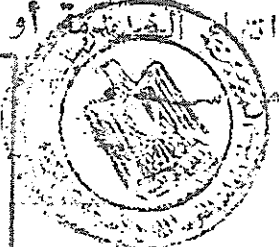
٤ - $\frac{٢٤٠}{١٠٠}$ من الأجر الشهري الأخير إذا كانت المدة ثماني سنوات وأقل من عشر سنوات .

٥ - $\frac{٣٠٠}{١٠٠}$ من الأجر الشهري الأخير إذا كانت المدة أكثر من عشر سنوات .

مادة ١٠١ - إذا انتهت خدمة العامل بسبب تأديبي استحق مكافأة تعادل الأجر الأساسي عن شهرين فقط وذلك طالما لم يكن انتهاء الخدمة لحكم نهائي في جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة .

مادة ١٠٢ - في تطبيق أحكام هذا الباب لا تشمل مدة الاشتراك بالصندوق المدة المضمومة بالتطبيق لحكم المادة (٦١) من هذه اللائحة .

ويقصد بالأجر الشهري في تطبيق أحكام هذا الباب الأجر الأساسي أو المتغير الأخير أو متوسط كل منهما خلال السنة السابقة على انتهاء الخدمة أو خلال مدة الخدمة ان كانت أقل أيضا أكبر ، ويراعى في ذلك ألا يزيد الأجر المتغير عن $\frac{١١٥}{١٠٠}$ من المتوسط الشهري للأجور المتغيرة خلال السنة السابقة على انتهاء الخدمة أو خلال مدة الاشتراك عن الأجر المتغير ان كانت أقل .



7
[Handwritten signature]

الباب التاسع

المزايا الاجتماعية والتأمينية الأخرى

الفصل الأول

في زيادة المعاشات واعانة العجز الكامل

مادة ١٠٣ - تزداد المعاشات التي تستحق وفقا لهذه اللائحة بما لا يقل عن الزيادات التي تقرر لذلك المستحقة بالتطبيق لقانون التأمين الاجتماعي وذلك وفقا لما يقرره مجلس ادارة الصندوق بعد أخذ رأى كل من الخبير الاكتوارى والمستشار التأمينى .

وإذا تبين من فحص المركز المالى للصندوق أن موارده لا تتحمل كل أو جزء من الزيادات المشار اليها بالفقرة السابقة ، فتتحمل الشركة تلك الزيادة أو الجزء الزائد عن قدرة الصندوق وتؤديها وفقا للقواعد التي يتفق عليها مع الشركة والتي يكون لها أن تسترد ما تتصله إذا ما أسفر فحص المركز المالى للصندوق في السنوات التالية عن وجود مال فائض .

مادة ١٠٤ - يستحق صاحب معاش العجز الكلى المستديم (الطبيعى أو الاصابى) اعانة عجز تقدر بنسبة ٣٠٪ من قيمة المعاش وذلك اذا قررت الجهة الطبية انه يحتاج الى المصاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته العمومية وذلك بالاسترشاد بالقرار التنفيذى لقانون التأمين الاجتماعى الصادر في شأنه هذه الاعانة .

ويقف صرف الاعانة في حالة الالتحاق بعمل أو زوال الحالة وفقا لما تقرره الجهة الطبية أو الوفاة .

الفصل الثانى

في المزايا الاجتماعية

مادة ١٠٥ - يصدر مجلس ادارة الصندوق قوارا لحالات وشروط تقديم قروض للضامين بضمان مكافآت نهاية الخدمة التكميلية وذلك في الحالات الآتية :

أولا : حالات القرارات الملحة التي يحددها مجلس ادارة الصندوق .

المستشار التأمينى .



[Handwritten signature]

ثانيا : مساهمة العضو في المشروعات التي يقرم الصندوق - مساهمة في
لاكتتاب العام والتي تكون له أولوية المساهمة فيها .

ثالثا : غير ذلك من الحالات التي تستلزم الاقتراض .

ويتم رد القرض دفعة واحدة أو على أقساط شهرية خصمها من استحققات
العضو في المكافأة لما يتضمنه القرار الصادر في هذا الشأن مع مراعاة عدم
تحميل العضو بأية فوائد في حالات الضرورات الملحة والتزامه بأداء فائدة
بسيطة يحددها مجلس الإدارة بمراعاة سعر الفائدة على الاقتراض بالبنوك .
في غير تلك الحالات الملحة وكذا التزام العضو بأداء الفائدة المشار إليها في حالة
التأخير في سداد المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة .

الباب العاشر

في الأحكام العامة المتنوعة

الفصل الأول

في قواعد حساب الاشتراكات ومواعيد أدائها

مادة ١٠٦ - تحسب وتؤدي الاشتراكات التي تؤديها الشركة وتلك
التي تقطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضوه
من أجور فعلية مع مراعاة الآتي :

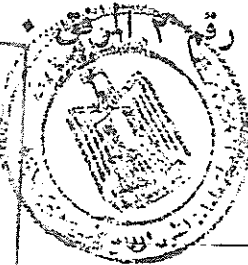
أولا : تستحق الاشتراكات عن المدد التالية وفقا للقواعد والأحكام الموضحة

قوين كل منهما :

١ - مدد الاجازات الخاصة بدون مرتب ومدد الاعارات الخارجية بدون

أجر من الشركة .

يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصته الشركة في الاشتراكات وتؤدي على دفعات
خلال مدة الاجازة أو الاعارة أو دفعة واحدة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء
مدة الاجازة أو الاعارة ويجوز له أدائها بالتقسيط على مدى ٥ ، ١٠ ، ١٥ سنة



م. م. م. م.

٢ - مدد الاجازة الدراسيه بدون اجر *

تلتزم الشركة بحصتها في الاشتراكات ويلتزم المؤمن عليه بحصته والتي
ترد على النحو المشار اليه بالبند (١) *

٣ - مدد البعثات العلمية *

تلتزم الشركة بحصتها وحصه المؤمن عليه في الاشتراكات *

٤ - مدد الإغارة الداخلية *

تلتزم الجهة امار اليها بحصة الشركة في الاشتراكات ويلتزم المؤمن
عليه بحصته *

٥ - مدد التجنيد الانزامى *

تلتزم الشركة بحصتها وحصه المؤمن عليه في الاشتراكات *

ثانيا : مع مراعاة وقف حصة العامل في اشتراكات العلاج والرعاية الطبية
في الحالات المشار اليها بالمادة (٤٩) *

تستحق الاشتراكات كاملة عن مدد الاستبقاء والاستدعاء بالقوات المسلحة
سواء في ذلك الحصة التي تلتزم بها الشركة أو تلك التي تقطع من أجر
المؤمن عليه *

مادة ١٧ - ١ - تلتزم الشركة بأداء الاشتراكات المستحقة عن الشهر وتشمل
الحصة التي تلتزم بها وحصه المؤمن عليه التي تلتزم باقتطاعها من أجره وكذلك
الاقساط المستحقة على المؤمن عليه وذلك في أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق
بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجر الأساسي ، وفي أول الشهر التالي لشهر
المصرف بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجور المتغيرة *

وتلتزم الشركة في حالة التأخير بأداء مبلغ اضافي بنسبة ١٪ شهريا عن المدة
من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد ، وتعفى الشركة من هذا المبلغ
الاضافي اذا قامت بالسداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الأداء *

Handwritten signature



فضلا عن ذلك تلتزم الشركة بإعادة مبلغ إضافي آخر بجرائم من قبل أسر
تأخير وذلك بالنسبة لرصيد الاشتراكات المستحقة في نهاية السنة المالية السابقة
ما لم تكن هناك أعذار مقبولة يتدبرها مجلس الإدارة .
الفصل الثاني

في تحديد الأجر الذي تحسب على أساسه المعاشات والمخصصات
مادة ١٠٨ - تقدر المعاشات السابقة من قبل من الأجر الأساسي والأجر
المتغير على أساس المتوسط الشهري للأجر الذي أدت على أساسه الأجر
خلال السنتين الأخيرتين من مدة اشتراك المؤمن عليه أو خلال مدة اشتراكه
إن قلت عن ذلك .

واستثناء من الفقرة السابقة تقدر المعاشات في حالات التقاعد على
أساس المتوسط الشهري للأجر الأساسي أو للأجر المتغير حسب السنة الأخيرة
من مدة الاشتراك أو خلال مدة الاشتراك إن قلت عن ذلك .

ويراعى في حساب المتوسط الشهري الأجر في جميع الأعمار ما يلي :

- ١ - يعتبر الشهر الذي انتهت فيه الخدمة شهورا كاملا .
- ٢ - إذا تخطت فترة حساب المعاش عن الأجر الأساسي مددا لم يحصل فيها
المؤمن عليه أجره عنها كله أو بعضه حسب المتوسط على أساس كامل الأجر .
- ٣ - ألا يجاوز متوسط الأجر الذي يربط على أساسه المدين $\frac{1}{12}$ من
متوسط الأجر في الخمس سنوات السابقة على مدة المتوسط الموصى عليه
في الفقرة الأولى .

وإذا قلت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين على مدة المتوسط عن خمس
سنوات ، فيراعى ألا يجاوز المتوسط الذي يربط عليه المعاش متوسط
السنوات السابقة مضافا إليها $\frac{1}{12}$ عن كل سنة .

ويستثنى من حكم هذا البند أجر حساب المدين المتعلق بالأجر الأساسي

في حالات العجز أو العفلة .



مادة ١٠٩ - يقصد بالأجر السنوى فى تقدير تعويض الدفعة الواحدة المتوسط الشهرى المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة (١٠٨) من هذه اللائحة مضروباً فى اثنى عشر .

ويقصد بالأجر السنوى فى تقدير التعويض الاضافى المتوسط الشهرى المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (١٠٨) مضروباً فى اثنى عشر .

الفصل الثالث

فى مستندات الصرف والاعفاء من الضرائب والرسوم

مادة ١١٠ - يحدد مجلس ادارة الصندوق المستندات المطلوبة من المؤمن عليهم أو المستحقين عنهم لتسوية وصرف الحقوق المقررة بهذه اللائحة وذلك مع عدم التتيد بأحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون الولاية على المال .

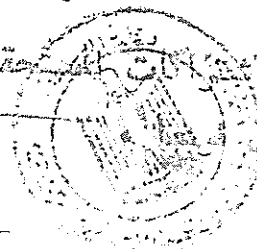
مادة ١١١ - يكون للنظام المقرر بهذه اللائحة صندوق خاص يتم تسجيله لدى وزارة اتأمينات الاجتماعية وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ فى شأن صناديق التأمين الخاصة البديلة ولائحته .

مادة ١١٢ - يتمتع الصندوق المسجل وفقاً لأحكام المادة السابقة بالمزايا المنصوص عليها بقانون التأمين الاجتماعى والتي تشمل :

١ - نعى الاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التى يتطلبها تنفيذ هذه اللائحة من رسم الامنعة .

تعمى أموال الصندوق الثابتة والمتنولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد ، وتسرى على معاملات الصندوق فى الأوراق المالية مع المتعاملين معهم فى هذه الأوراق جميع الأحكام الخاصة بمراسم الرسوم الشفعة على معاملات الأفراد فيما بينهم .

٢ - تعمى قيمة الاشتراكات المسجلة وفقاً لأحكام هذه اللائحة من الضرائب والرسوم أيا كان نوعها .



للوزير
المستشار

٣ - تعفى المعاشات وما يضاف إليها من الاعانات والتعويضات والتعويض
الاضافى والمنح التى تستحق طبقاً لأحكام هذه اللائحة من الغضوع للضرائب
والرسوم بسائر أنواعها .

مادة ١١٣ - يكون للمبالغ المستحقة للصندوق بمقتضى أحكام هذه
اللائحة امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد
المصروفات القضائية .

الفصل الرابع

الأحكام المتنوعة

مادة ١١٤ - المعاشات والتعويضات الاضافية والمكافآت التكميلية
المنصوص عليها بهذه اللائحة تمثل كافة حقوق العاملين لدى الشركة ولا يجوز
لهم أو المستحقين عنهم المطالبة بما يزيد عنها .

مادة ١١٥ - يؤدى العاملون بالشركة الاشتراكات المنصوص عليها فى
هذه اللائحة عن مدة خدمتهم السابقة على بدء سريانها ويتمتعون بجميع المزايا
المقررة بها منذ بدء التحاقهم كما يلتزم الصندوق بالوفاء بالتزامات المقررة
عليه بمقتضى هذه اللائحة عن المدة منذ التحاق أول عامل بها وحتى بدء
سريان اللائحة .

مادة ١١٦ - يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ
مستحقة بهذه اللائحة فى ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه
المستحقات واجبة الأداء أو مستحقة الصرف والا انتضى الحق فى المطالبة به
وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة منطوية على المطالبة بباقى المبالغ المستحقة
لدى الصندوق وينقطع سريان المدة المشار إليها بالنسبة الى المستحقين جميعاً اذا
تقدم أحدهم فى الموعد المحدد ، ويجوز لمجلس ادارة الصندوق أن يتجاوز
عن الاخلال بالميعاد المشار اليه فى الفقرة الأولى اذا كان ذلك ناشئاً عن أسباب
تبرره وفى هذه الحالة تنصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق ويوقف أداء
المعاش الذى لا يتم صرفه لمدة سنتين على أن يعاد الصرف بالكامل عند تقديم
طلب من صاحب الشأن .

محدود ربع هذه المستحقات تقسم بينهم بنسبة المنصرف من أنصبتهم ، ويجوز للصندوق قبول تسيط المبالغ المستحقة له بالتطبيق لأحكام هذه اللائحة على المؤمن عليهم أو صاحب المعاش وذلك حتى سن الستين وفقا للجدول رقم (١) المرفق .

مادة ٩٢ - على المستحق في معاش الوفاة أو من يصرف باسمه ذلك المعاش اخطار الصندوق بكل تغير في أسباب الاستحقاق يؤدي الى قطع المعاش أو وقفه أو خفضه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغير والا التزم برد المبالغ المنصرفة له بدون وجه حق مضافا اليها فائدة ١٢٪ فضلا عن أى عقوبات أتتد تنص عليها القوانين السارية في جمهورية مصر العربية بما في ذلك قانون التأمين الاجتماعى .

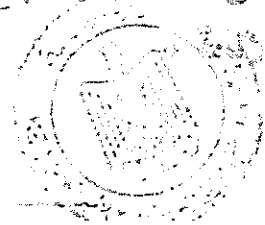
مادة ٩٣ - يعقد الصندوق تأمينا مؤقتا يغطي حالات انتهاء الخدمة لأي سبب من الأسباب الآتية :

- ١ - عجز العامل .
 - ٢ - عجز العامل عجزا كاملا أدى الى استحقاقه معاشا .
 - ٣ - عجز العامل عجزا جزئيا أدى الى استحقاقه معاشا .
- ويكون مبلغ التأمين في الحالتين ١ ، ٢ معادلا لنصف المبلغ الذى يحدد كما يلى :

نسبة من الأجر السنوى المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (١١٠) من هذه اللائحة تبعا لمن العامل فى بداية كل سنة تأمينية وفقا للجدول رقم (٤) المرفق .

بالنسبة للحالة (٣) يكون مبلغ التأمين معادلا لنصف المبلغ الذى يحدد وفقا لفقرة السابعة ، يؤمن الصندوق أقساط هذا التأمين من الموارد المنصوص عليها في المادتين (٥٣) ، (٩٤) من هذه اللائحة في حالة تحقيق أى من المخاطر التى عنها يستحق المنصوب مبلغ التأمين ولا يلتزم إلا بإعادة الزايا المنصوبة طبقا في هذه اللائحة .





مادة ١٢٢ - يعقد الصندوق تاميناً عاماً يغطي جميع أسباب الموت
سبب من الأسباب الآتية :

١ - عجز العامل عجزاً كاملاً أدنى الى استحقاقه معاشاً قبل بلوغه سن
الستين .

٢ - وفاة العامل قبل بلوغه سن الستين .
ويكون مبلغ التأمين في حالتين : الأولى : نسبة من الأجر السنوي
المخصوص عليه بالفترة الثانية من المادة (٩٩) بعد تسع أشهر من بداية كل سنة
تأمينية وفقاً للجدول رقم (٤) المرفق بقراري التأمينات رقم ١٩٦٠ ، ٩٩
المخصوص عليها بالمادتين ٥٢ ، ٩٩ من هذه اللائحة وفي حالة تعاقب أي من المخطار
المؤمن عنها يستحق للصندوق المبلغ التأميني ولا يلزم إلا بأداء الزايات المخصوص
عليها في هذه اللائحة .

مادة ١٢٣ - يحتفظ الصندوق بملكية وثائق التأمين التي يعقدها وفقاً
للمادتين السابقتين من هذه اللائحة ولا يجوز إنشاء علاقة مباشرة بين أي من
العمال المبرمة على حياتهم تلك الوثائق أو المستحقين منهم بين شركة التأمين
المؤمن لديها .

مادة ١٢٤ - تحسب وفدى الاشتراكات والمساهمات ومكافآت نهاية
الخدمة التكميلية المستحقة التطبيق أحكام هذه اللائحة بذات العملة التي
يتقاضى بها المؤمن عليه أجره .

مادة ١٢٥ - تسمى أحكام قانون التأمين الاجتماعي فيما لم يرد به نص
خاص في هذه اللائحة ويتم تعديل اللائحة وفقاً لكل تعديل يتم في قانون التأمين
الاجتماعي تنشأ عنه مزايا أفضل للعاملين وكالما ، أي ذلك مجلس إدارة الصندوق
بعد أخذ رأي كل من الخبير الاكتواري والمستشار التأميني للصندوق وفي جميع
الأحوال تكون الجمعية العمومية للصندوق هي السلطة المختصة لأقران
التعديلات التي تطرأ على أحكام هذه اللائحة .



الهيئة العامة للتأمين

٢٠٧
[Signature]

مادة ١٣٦ - يدون الصندوق المقرر بهذه اللائحة حساباته المستقلة وتخصص موارده من جهة نفقاته ويكون لمن تتدبه وزارة التأمينات الاجتماعية من أجهزتها التحقق بصورة دورية من التزام الصندوق بأحكام هذه اللائحة وفي هذا الشأن يلتزم الصندوق بموافقة الوزارة سنويا بصورة من الحسابات الختامية للصندوق وكل ثلاث سنوات بصورة تقرير فحص المركز المسالي للصندوق

مادة ١٣٧ - يعمل بالتعديلات الواردة بهذه اللائحة المعدلة اعتبارا من ١٩٨٠/٥/٤ مع مراعاة :

١ - يعمل بالأحكام الآتية اعتبارا من تاريخ بدء العمل باللائحة التأمين والمعاشات والتعويضات المشار إليها :

• (أ) تعديلات المادة (٥) بند (٩) .

• (ب) المادة ٣٨ مكرر .

• (ج) تعديلات المادة (٧٧) فترة ثالثة بند (٣) .

• (د) مادة ٧٣ مكرر (أ) .

٢ - يعمل بالحالة رقم (١٢) المضافة للجدول (٣) الملحق باللائحة في شأن الحالات السابقة مع الصرف اعتبارا من ١٩٨٠/٥/١

٣ - يعمل بالأحكام الآتية اعتبارا من ١٩٨٢/٥/٢٧ بدء العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ :

• م ٢٥ مكرر

• م ٢٥ بند ٦٠٥

• م ٣٠ فقرة ثانية

• م ٧٣ مكرر (ب)

• م ٧٣ مكرر (ب) يعمل بأحكام المادة (٤٤) اعتبارا من ١٩٨٣/٣/٢٧



Handwritten signature in Arabic script.

جداول رقم (١)

تحديد الأقساط الشهرية التي تقتطع من الأجر في حالة الترخيص
أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط حتى سن الستين

السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠ دولار من المبلغ المستحق	السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠ دولار من المبلغ المستحق
٤٠	١٥,٨١	٢٠	٢١,٩٤
٤١	١٥,٥٣	٢١	٢١,٦٠
٤٢	١٥,٢٥	٢٢	٢١,٢٨
٤٣	١٤,٩٧	٢٣	٢٠,٩٥
٤٤	١٤,٦٩	٢٤	٢٠,٦٢
٤٥	١٤,٤١	٢٥	٢٠,٣١
٤٦	١٤,١٣	٢٦	١٩,٩٩
٤٧	١٣,٨٥	٢٧	١٩,٧٧
٤٨	١٣,٥٧	٢٨	١٩,٣٦
٤٩	١٣,٢٩	٢٩	١٩,٠٦
٥٠	١٣,٠١	٣٠	١٨,٧٥
٥١	١٢,٧٣	٣١	١٨,٤٤
٥٢	١٢,٤٥	٣٢	١٨,١٤
٥٣	١٢,١٦	٣٣	١٧,٨٤
٥٤	١١,٨٧	٣٤	١٧,٥٤
٥٥	١١,٥٨	٣٥	١٧,٢٥
٥٦	١١,٢٨	٣٦	١٦,٩٦
٥٧	١٠,٩٧	٣٧	١٦,٦٧
٥٨	١٠,٦٦	٣٨	١٦,٣٨
٥٩	١٠,٣٣	٣٩	١٦,٠٩
٦٠	١٠,٠٠		

ملاحظات :

- (١) في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة *
(ب) لحساب القسط الشهري يقسم مجموع الأقساط المفروض أدائها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ سن الستين *



(Handwritten signature)

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

مؤرة طبق الأصل

جدول رقم (٢)

رأس المال المتبادل لتسقط فائده دولارات ومهبط

السن في بدء التسقط	لمدة ٥ سنوات	لمدة ١٠ سنوات	لمدة ١٥ سنة
٤١	٥٣,٣٠	٩٤,٨٠	١٢١,٦٠
٤٢	٥٣,٢٥	٩٤,٦٠	١٢١,٤٠
٤٣	٥٣,٢٠	٩٤,٤٠	١٢١,٢٠
٤٤	٥٣,١٥	٩٤,٢٠	١٢١,٠٠
٤٥	٥٣,١٠	٩٤,٠٠	١٢٠,٨٠
٤٦	٥٣,٠٥	٩٣,٨٠	١٢٠,٦٠
٤٧	٥٢,٩٥	٩٣,٦٠	١٢٠,٤٠
٤٨	٥٢,٨٥	٩٣,٤٠	١٢٠,٢٠
٤٩	٥٢,٧٥	٩٣,٢٠	١٢٠,٠٠
٥٠	٥٢,٦٥	٩٣,٠٠	١١٩,٨٠
٥١	٥٢,٥٥	٩٢,٨٠	١١٩,٦٠
٥٢	٥٢,٤٥	٩٢,٦٠	١١٩,٤٠
٥٣	٥٢,٣٠	٩٢,٤٠	١١٩,٢٠
٥٤	٥٢,١٥	٩٢,٢٠	١١٩,٠٠
٥٥	٥٢,٠٠	٩٢,٠٠	١١٨,٨٠
٥٦	٥١,٨٠	٩١,٨٠	١١٨,٦٠
٥٧	٥١,٦٠	٩١,٦٠	١١٨,٤٠
٥٨	٥١,٣٥	٩١,٤٠	١١٨,٢٠
٥٩	٥١,١٠	٩١,٢٠	١١٨,٠٠
٦٠	٥٠,٨٠	٩٠,٨٠	١١٧,٦٠
٦١	٥٠,٥٠	٩٠,٤٠	١١٧,٢٠
٦٢	٥٠,١٥	٩٠,٠٠	١١٦,٨٠
٦٣	٤٩,٨٠	٨٩,٦٠	١١٦,٤٠
٦٤	٤٩,٣٥	٨٩,٢٠	١١٦,٠٠
٦٥	٤٨,٩٠	٨٨,٨٠	١١٥,٦٠
٦٦	٤٨,٤٠	٨٨,٤٠	١١٥,٢٠

ملاحظات :

حساب السن تعتبر كمسود السنة سنة كاملة



الهيئة العامة للغات

[Handwritten signature]

جدول رقم (٣)

جدول توزيع المعاش على المستحقين

الأنصبة المستحقة في المعاش				رقم الحالة
الأخوة والأخوات	الوالدين	الأولاد	لأرملة أو الزوج	
—	—	$\frac{1}{4}$ ويوزع بالتساوي	$\frac{1}{4}$	١ أرملة أو أرملة أو زوج وولد واحد أو أكثر
—	$\frac{1}{4}$ لآبائهما أو كليهما بالتساوي	—	$\frac{2}{3}$	٢ أرملة أو أرملة أو زوج ووالد أو والدين
$\frac{1}{4}$ لآبائهم أو كليهما بالتساوي	—	—	$\frac{2}{3}$	٣ أرملة أو أرملة أو زوج وأخت أو أخ أو أكثر ..
—	—	—	$\frac{3}{4}$	٤ أرملة أو أرملة أو زوج فقط
—	$\frac{1}{4}$ لآبائهما أو كليهما بالتساوي	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	٥ أرملة أو أرملة أو زوج وولد أو أكثر ووالد أو والدين ..
—	—	$\frac{2}{3}$	—	٦ ولد واحد

م. ك. ك.



ملاحظات الجدول رقم (١٣) :

- تعتبر المطلقة والزوج المستحق في حكم الأرملة .
- في حالة إيقاف أو قطع معاش أحد المستحقين كله أو بعضه يؤول إلى باقى المستحقين من فئة هذا المستحق ، وفي حالة عدم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة يتم الرد على باقى المستحقين بالفئات الأخرى ، فإذا زاد نصيب المردود عليه على أقصى نصيب له بالجدول وفقا للحالة في تاريخ الرد ، رد الباقي على الفئة التالية وذلك كله بمرعاة الترتيب الموضح في الجدول التالي :

فئة المستحق الذى رد عليه المعاش	فئة المستحق الموقوف أو المقطوع معاشه
١ - الأولاد	الأرملة
٢ - الوالدان	
٣ - الأخوة والأخوات	
١ - الأرملة	الأولاد
٢ - الوالدان	
١ - الأرملة	الوالدان
٢ - الأولاد	
٣ - الأخوة والأخوات	

- ويراعى قبل تنفيذ قاعدة أيلولة المعاش أو رده خصم ما يكون قد استحق من معاش دون المساس بمعاشات باقى المستحقين .
- ٣ - فى حالة زوال سبب إيقاف المعاش كله أو بعضه لأحد المستحقين يعاد توزيع المعاش بين جميع المستحقين فى تاريخ زوال السبب .
- ٤ - يتحدد نصيب المستحق الذى يرد عليه جزء من المعاش وفقا للحالات السابقة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى للنصيب المحدد له بالجدول .
- ٥ - لا يرد المعاش الذى منح بالزيادة عن معاش المورث فى حالة إيقافه أو قطعه .





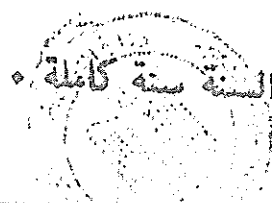
جدول رقم (٤)

بيان نسبة مبلغ التعويض الإضافي

نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن	نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن
١٤٧	٤٢	٢٦٧	حتى ٢٥
١٤٠	٤٤	٢٦٠	٢٦
١٣٣	٤٥	٢٥٣	٢٧
١٢٧	٤٦	٢٤٧	٢٨
١٢٠	٤٧	٢٤٠	٢٩
١١٣	٤٨	٢٣٣	٣٠
١٠٧	٤٩	٢٢٧	٣١
١٠٠	٥٠	٢٢٠	٣٢
٩٣	٥١	٢١٣	٣٣
٨٧	٥٢	٢٠٧	٣٤
٨٠	٥٣	٢٠٠	٣٥
٧٣	٥٤	١٩٣	٣٦
٦٧	٥٥	١٨٧	٣٧
٦٠	٥٦	١٨٠	٣٨
٥٣	٥٧	١٧٣	٣٩
٤٧	٥٨	١٦٧	٤٠
٤٠	٥٩	١٦٠	٤١
٣٣	٦٠	١٥٣	٤٢
٢٥	حتى ٦٢		
٢٠	أكثر من ٦٢		

ملاحظات :

في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة



٢٠٧
التوقيع



جمهورية سورية العربية
مجلس الشعب

وزارة التأمينات الاجتماعية
وزارة الدولة للشؤون الاجتماعية

قرار وزاري رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥

صادر في ١١ / ١١ / ١٩٨٥

بشأن

أعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي
للعاملين بشركة الاتحاد العربي للنقل
البحري (فامكو)

-

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين

المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص بالبدلاء ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر باللائحة التنفيذية له ،

للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٦٧ بشأن تسجيل صندوق التأمين والمعاملات التأمينية

والسجلات للعاملين بشركة الاتحاد العربي للنقل البحري (فامكو) والقرارات المعدلة

له .

وعلى مذكرة رئيس الادارة المركزية لشؤون مكتبه المعروضة علينا بتاريخ .

فقرر

المادة الاولى

يتمل فيما يخص نظام التأمين الاجتماعي للعاملين بشركة الاتحاد العربي للنقل

البحري (فامكو) باحكام النظام المرفق .

المادة الثانية

تسري على القرار والنظام المرفق في النواحي التشريعية والتنظيمية الخاصة بالتأمين

سارح بدوره .

وراجع

التأمينات الاجتماعية

والشؤون الاجتماعية

والشؤون

دكتور محمد صالح



جمهورية مصر العربية
مكتب

وزارة التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

قرار وزاري رقم (١٥) لسنة ١٩٨٩

صادر في ٩ / ٢ / ١٩٨٩

بشأن

تعديل بعض احكام نظام صندوق التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين
بشركة الاتحاد العربي للنقل البحري " فامكو "

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن انظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديله ،
وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد التي تتبع في حالات الانتقال بين انظمة
التأمين الاجتماعي الخاص البديله ونظام التأمين الاجتماعي العام ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعاده تسجيل نظام التأمين الاجتماعي للعاملين
بشركة الاتحاد العربي للنقل البحري " فامكو " ،
وعلى مذكرة رئيس الاداره المركزيه لشئون مكتبنا المعروضه علينا بتاريخ ٧ / ١٩٨٩ .

قرر

المادة الاولى

يستندل بنصوص المواد ٥ بند ١١ و ٣٢ السد ثالثا و ٤١ و ٥٧ و ١٢ و ١٠٨ و ١٠٩
و ١٢٧ من نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين بشركة الاتحاد العربي للنقل البحري " فامكو "

النصوص التالية :

مادة ٥ بند ١١ : الاجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الاصل
بالشركة ويشمل :

١ - الاجر الاساسي : ويقصد به الاجر المنصوص عليه بلائحة نظام التوظيف بالشركة أو بعقد
العمل سواء كان هذا الاجر محدد المدة أو بالانتاج أو بهما معا في ذلك العمولات .



جمهورية مصر العربية
مكتب
وزارة التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

٢ - الاجر المتغير : ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه اعتبارا من ١ / ٤ / ١٩٨٤ وعلى الاخص :

- (أ) الاجور الاضافيه .
 - (ب) البدلات فيما عدا البدلات التى لاتعتبر عنصرا من عناصر اجر الاشتراك وفقا لاحكام القانون .
 - (ج) التعويض عن النحود غير العاديه .
 - (د) اعانة غلاء المعيشه .
 - (هـ) العلاوات الاجتماعيه الاضافيه
 - (و) المنح الجماعيه .
 - (ز) المكافآت الجماعيه .
 - (ح) نصيب المؤمن عليه فى الارباح .
- وذلك كله بحد اقصى ٤٥٠٠ جنيها مصرية سنويا أو ٤٥٠٠ دولارا سنويا .
- ويعتبر فى حكم العمل الاصلى بجهة العمل الاصليه العمل المنتدب اليه المؤمن عليه طول الوقت او المعار اليه داخل البلاد .

- ١.١ هـ ٣٢ بند ثالثا : وضع السياسه الاستثماريه لاموال الصندوق وبرامجها التنفيذيه والهيمنه على توليف اموال الصندوق بمراعاة تحقيق الضمان اللازم وتتبع الاستثمارات وتوجيه جزئ منها لما يحقق اقصى منفعه ممكنه للعاملين وذلك فى حدود جزئ الاموال التمر يخص الصندوق بتوظيفها وفقا للائحة التنفيذيه للتأمين رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بحيث لا يقل ربيع الاستثمار عن الحد الادنى لعائد استثمار اموال الصندوق المحدد بمعرفة المدير الاكثوارى مع ضمان الشركه لذلك .
- ماده ٤١ : اذا حال المرض أو الانابه بين المؤمن عليه وبين اءامه يحمل الحساب المنصوص عليه بالماده ٣٤ .
- بتعويض اخره المستحق له خلال فترة تخلفه عن العمل سبب المرض أو الانابه حسب الاحوال .



ويتحدد تعويض الاجرنى حالات الاصابه أو المرض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو باحد
الامراض المزمنه المشار اليها بالقرار التنفيذي لقانون التأمين الاجتماعى بما يعادل الاجر المسدد
عنه الاشتراك دون اية استقطاعات للضرائب أو الاشتراكات اما فى حالة الامراض الاخرى فيتحدد
التعويض بواقع ٧٥ ٪ من الاجر اليومى المسدد عنه الاشتراك لمدة تسعين يوما يزداد بعددها
الى ما يعادل ٨٥ ٪ من الاجر المذكور وذلك بحيث لا يقل عن صافى الاجر المستحق بفرض
عدم مرض العامل .

ويتحدد الاجر المتغير الذى يقدر على اساسه التعويض بواقع المتوسط الشهرى للاجور التى سددت
عنها الاشتراكات خلال السنه السابقه على تاريخ التخليف عن العمل للمرض أو كامل المده ان قلت
عن ذلك .

وفى جميع الاحوال يستمر صرف التعويض طوال فترة العجز المؤقت عن العمل او حتى ثبوت العجز
المستديم او حدوث الوفاة او انتهاء الخدمة بسبب طول وثره المرض حسب الاحوال .
وتعتبر فى حكم الاصابه كل حالة انتكاس او مضاعفه تنشأ عنها .

ماده ٥٧ : يخفف المعاش المستحق عن الاجر الاساسى لتوافر الحاله المنصوص عليها بالبند ١ من ماده ٥٣
بنسبه تقدر تبعاً لسن المؤمن عليه فى تاريخ انتهاء الخدمة وفقاً لما يلى :

١٥ ٪ اذا كان سن العامل اقل من ٤٥ سنه .

١٠ ٪ اذا كان سن العامل ٤٥ سنه واقل من ٥٠ سنه .

٥ ٪ اذا كان العامل ٥٠ سنه واقل من ٥٥ سنه .

ويخفف المعاش المستحق عن الاجر المتغير بنسبه ٥ ٪ عن كل سنه من السنوات المتبقية من تاريخ
استحقاق الصرف وحتى تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين مع مراعاة حبر كسر السنه فى السنه
المده الى سنه كامله .



جمهورية مصر العربية
مكتب
وزارة التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

ولا يخفص المعاش فى حالة طلب صرفه للوفاء أو بثبوت العجز الكامل اذا لم يكن المؤمن عليه قد صرفه
قبل ذلك .

ماده ٦١ فقره اخيره : وتقدر المبالغ المطلوبه لحساب مده ضمن مدة الاشتراك فى الاجر الاساسى على اساس
السن والاجرنى تاريخ تقديم طلب الحساب .

وتقدر المبالغ المطلوبه لحساب مده ضمن مدة الاشتراك فى الاجر المتغير على اساس السن فى تاريخ
تقديم الطلب والمتوسط الشهرى للاجور التى سددت على اساسها الاشتراكات خلال المده مـمن
تاريخ الاشتراك عن الاجر المتغير حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تقديم طلب الحساب .

ماده ٦٢ : يكون للمؤمن عليه اداء المبالغ المطلوبه وفقا للماده (٦١) اما دفعة واحدة أو بالتقسيط للمسده
المتبقية لبلوغ سن الستين وذلك على اقساط شهرية وفقا للجدول رقم (١) المرفق .

كما يكون للمؤمن عليه اداء المبالغ المشار اليها بالفقره السابقه بالتقسيط على اقساط شهرية وفقا
للجدول رقم (٢) المرفق بشرط أن تكون المده المحسوبه فى المعاش فى تاريخ بدء التقسيط مضافا
اليها المده المطلوب ضمها تعطى المؤمن عليه الحق فى معاش اشيوخه فيما لو انتهت خدمته فـى
تاريخ بدء التقسيط .

ومع مراعاة احكام الماده (٦١) تعتبر السنوات المطلوب ضمها محسوبه ضمن مدة الاشتراك بـاذا
تكلفتها دفعة واحدة أو بسداد اول قسط .

واستثناء من حكم الفقره السابقه يجوز للمؤمن عليه بعد انتهاء خدمته ولو كان قد تجاوز سن الستين
ابداء الرغبه فى حساب مده سابقه على مدة اشتراكه الاخيره بمراعاة احكام الماده (٦١)
وذلك فى حدود المده المطلوبه لاستحقاق المعاش وتؤدى المبالغ المستحقه عنها دفعة واحدة ويستحق
المعاش اعتبارا من اول الشهر التالى لاداء مده المبالغ .

وفى حالة وفاة المؤمن عليه بعد ابداء الرغبه فى الاشتراك عن مدة أو حساب مده وقبل اداء
المبالغ المطلوبه مده دفعة واحدة أو قبل استحقاق القسط الاول منها جاز للمستحقين مده اداء المبالغ
المستحقه دفعة واحدة نقدا خلال سنة تبدأ من تاريخ الوفاء .

ولا يترتب على الاشتراك عن اية مده أو حساب اية مده استحقاق المؤمن عليه معاشا أو تعويضاً
عنها الا بعد انتهاء المده التى قدم خلالها طلب الاشتراك أو الحساب .

ولا يجوز العدول عن طلب حساب المده أو الاشتراك فيها .



جمهورية مصر العربية
مكتب
وزارة التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز للمؤمن عليه العدول عن طلب حساب العدد أو الاشتراك عنها قبل استحقاق المعاش وذلك اذا كانت مدة اشتراكه في التأمين بافتراض بقاءه بالخدمة حتى بلوغ سن الستين تزيد عن القدر اللازم لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش .

وفي حالة العدول ترد المبالغ السابق ادائها دون اضافة اية فوائد وبعد خصم تكلفه تأمين الوفاء والعجز عن المدة من تاريخ الضم وحتى نهاية الشهر الذي تقدم فيه بطلب العدول عن الضم .

مادة ١٠٨ : يسوى معاش الاجر الاساسي في غير حالات العجز والوفاء على اساس المتوسط الشهري للاجور المؤمن عليه التي اديت على اساسها الاشتراكات خلال السنتين الاخيرتين من مدة اشتراكه في التأمين أو خلال مدة اشتراكه في التأمين ان قلت عن ذلك .

وفي حالات طلب صرف المعاش عن الاجر المشار اليه للعجز أو الوفاء يسوى المعاش على اساس المتوسط الشهري للاجور التي اديت على اساسها الاشتراكات خلال السنة الاخيره من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك .

ويسوى معاش الاجر المتغير على اساس المتوسط الشهري للاجور التي اديت على اساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا الاجر .

ويراعى في حساب المتوسط الشهري ما ياتي : -

- ١ - يعتبر الشهر الذي انتهت فيه الخدمة شهرا كاملا .
- ٢ - اذا تخطت فتره متوسط حساب المعاش عن الاجر الاساسي مدة لم يحصل فيها المؤمن عليه على اجره عنها كله أو بعضه حسب المتوسط على اساس كامل الاجر .
- ٣ - الا يحاوز متوسط الاجر الاساسي الذي يربط على اساسه المعاش ١٦٠٪ من متوسط الاحسير في الخمس سنوات السابقة على مدة المتوسط المنصوص عليه في الفقرة الاولى .
- وإذا قلت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين على مدة المتوسط عن خمس سنوات فيراعى الا يحاوز المتوسط الذي يربط عليه المعاش متوسط السنوات السابقة مضافا اليها ١٢٪ عن كل سنة .
- ويستثنى من حكم هذا البند اجر حساب المعاش المستحق عن الاجر الاساسي في حالات العجز والوفاء .
- ٤ - يزداد المتوسط الذي يحسب على اساسه معاش الاجر المتغير بواقع ٢٪ عن كل سنة كامله من سنوات مدة الاشتراك الفعلية عن هذا الاجر بشرط الا يزيد المتوسط بعد اضافه هذه الزيادة على الحد الأقصى لاجر الاشتراك المتغير .



جمهورية مصر العربية
مكتب

بureau التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

٥٠٩ : يقصد بالاجر السنوى فى تقدير تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه فى المادتين ٥٥ ، ٥٩
وفى تقدير التعويض الاضافى المنصوص عليه فى المادة ٩٣ الاجر الذى يسوى على اساسه
المعاش مضروباً فى اثنى عشر .

- ١٢٧ : يعمل بالتعديلات التى ادخلت على هذه اللائحة اعتباراً من ١٩٨٠ / ٥ / ٤ مع مراعاة :
- ١ - مع عدم المساس بحقوق من انتهت خدمتهم قبل ١٩٨٠ / ٥ / ٤ يعمل بالمواد ٥ بند ١٠
و ٦٨ و ٩٨ و ١٠٨ فقره ثلثه بند ٣ اعتباراً من ١٩٧٧ / ٩ / ١٠ .
 - ٢ - يعمل بالحاله رقم ١٢ المضاف بجدول ٣ الملحق باللائحه فى شأن الحالات السابقه
على ١٩٨٠ / ٥ / ٤ على ان يتم الصرف من التاريخ المذكور .
 - ٣ - يعمل بالمواد ٥٣ بندى ٥ ، ٦ و ٥٤ و ٥٩ فقره ثانيه و ٦٣ مكرراً و ١٠٥ اعتباراً
من ١٩٨٢ / ٥ / ٢٧ .
 - ٤ - يعمل باحكام المادة ٤٤ اعتباراً من ١٩٨٢ / ٩ / ٢٠ .

المادة الثانية

- يضاف الى لائحه نظام التأمين الاجتماعى المشار اليه النصوص الاتيه :
- ٤٢ فقره اخيره : ويقدّر التعويض عن الاجر المتغير وفقاً لحكم الفقرة الثالثه من المادة ٤١ .
- ٥٣ بند ٧ : ... انتهاء خدمه رئيس مجلس الاداره بانتهاء دوره مجلس الاداره متى كانت له مده اشتراك فى قانون
التأمين الاجتماعى تتجاوز ١٩ سنة وكان قد ابدى الرغبه فى تحويل احتياطي المعاش عنها .
- ٩٠ فقره اخيره : ويحدد اجر المؤمن عليه المتغير الذى تقدر المنحه وفقاً لـ بمعدل الاجر الشهري الذى
اديت عند الاشتراكات خلال الستة السابقيه على الوفاء او كامل المده ان قلت عن ذلك .
- ٩٦ فقره اخيره : ويقصد بالاجر المتغير الذى تقدر على اساسه نفقات الحنازه الاجر المنصوص عليه بالماده ٩٤ .

المادة الثالثة

- يضاف الى لائحہ نظام التأمين الاجتماعى المشار اليه المسود الاتيه :-
- ٥٦ مكرراً : يكون الحد الأدنى لمعاش الاجر المتغير الذى يستحق فى الحاله ٢ من المادة ٥٣ بواقع ٥٠% من
اجر التسويد لهذا المعاش متى توافرت الشروط الاتيه :-
- ١ - ان يكون للمؤمن عليه فى تاريخ توافر واقع الاستحقاق للمعاش مده اشتراك عن الاجر الاساسى
مقدارها ٢٤٠ شهراً على الاقل .



جمهورية مصر العربية
مكتب
وزارة التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

٢ - ان يكون المؤمن عليه مشتركا عن الاجر المتغير فى ١ / ٤ / ١٩٨٤ ومستمر فى الاشتراك حتى تاريخ انتهاء الخدمة .

ماده ٦٣ مكررا : يحسب للعاملين الذين سبق انتفاعهم بقانون التأمين الاجتماعى هذه اشتراكهم السابقه على تاريخ التحاقهم بالشركه بالقدر الذى يقابل قيمه الاحتياطيات المحوله الى الصندوق وفقا لحكم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد التى تتبع فى حالات الانتقال بين انظمه التأمين الاجتماعى الخاص البديله ونظام التأمين الاجتماعى العام بمراعاة الاتى : -
- يحسب بقيه الاحتياطى عن كل من الاجر الاساسى والاجر المتغير مده نظير كل منهما .
- تقدر المدد المشار اليها وفقا لاحكام ماده ٦١ من هذا النظام .
ماده ١٠٥ مكررا : يجوز لمجلس اداره الصندوق توفير مزايا اجتماعيه اضافيه للعاملين فى حدود ٢٥٪ من فائض المصاريف الاداريه عن السند السابقه على ان يضع مجلس اداره الصندوق اللائحه بالتنفيذ يسه لوجه صرف هذه المزايا وتعتمد من وزاره التأمينات .

الماده الرابعه

اولا : يحذف من نص الملاحظه ٤ من الجدول رقم ٣ المرفق بلائحه النظام عبارته " وفقا للحالات السابقه "
ثانيا : تضاف الى ملاحظات الجدول المشار اليه ملاحظه جديده برقم ٦ نصها الاتى :
ملاحظه ٦ : فى حاله قطع معاش الوالدين فى حاله رقم (٢) يؤول الباقى من نصيبهما بعد الرد على فئه الارامل الى الاخوه والاخوات الذين تتوافر فى شأنهم شروط استحقاق المعاش فى هذا التاريخ وذلك فى حدود الربع .
وفى حاله قطع معاش فئه الارامل فى حاله المشار اليها بالفقرة السابقه يؤول ربع معاش المورثه الى الاخوه والاخوات الذين تتوافر فى شأنهم شروط استحقاق المعاش فى هذا التاريخ .

الماده الخامسه

يرفق بلائحه النظام الجدول رقم ٥ الاتى : -



جمهورية مصر العربية
مكتب
وزارة التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

الجدول رقم (٥١)

تحديد المبالغ المستحقة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الاشتراك

المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في الاشتراك ولكل جنيه واحد من الاجر الشهري	السن عند طلب الضم	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في الاشتراك ولكل جنيه واحد من الاجر الشهري	السن عند طلب الضم
قرش جديد		قرش جنيه	حتى السن
٢ ر ٧٧	٥٠	٢ ر ٣٦	٣٨
٢ ر ٨٢	٥١	٢ ر ٣٨	٣٩
٢ ر ٨٨	٥٢	٢ ر ٤٠	٤٠
٢ ر ٩٤	٥٣	٢ ر ٤٣	٤١
٢ ر ١٠٠	٥٤	٢ ر ٤٦	٤٢
٢ ر ١٠٦	٥٥	٢ ر ٤٩	٤٣
٢ ر ١١٤	٥٦	٢ ر ٥٢	٤٤
٢ ر ١٢٢	٥٧	٢ ر ٥٦	٤٥
٢ ر ١٣٠	٥٨	٢ ر ٦٠	٤٦
٢ ر ١٣٩	٥٩	٢ ر ٦٤	٤٧
٢ ر ١٥١	٦٠ فأكثر	٢ ر ٦٨	٤٨
		٢ ر ٧٢	٤٩

ملاحظة :
=====

في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة



جمهورية مصر العربية
مكتب

وزارة التأمينات الاجتماعية
والشئون الاجتماعية

المادة السادسة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل باحكامه اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٨٢ فيما
عدا تعديلات المادة ١٠٩ فيعمل بها اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٨٤ مع مراعاة حكم المادة ١٢٢ .

وزير

التأمينات الاجتماعية

والشئون الاجتماعية

د. هــنـاء

(د / امال عثمان)



قرار وزير التأمينات رقم (٦٦) لسنة ١٩٨٩

صادر فى ٩ / ٣ / ١٩٨٩

بشأن

لجنة اثبات عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل المؤمن عليه صاحب
العجز الجزئى المنتفع بنظام تأمين اجتماعى بديل

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن انظمة التأمين الاجتماعى الخاص البديله ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر باللائحه التنفيذيه للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تسجيل نظام التأمين الاجتماعى للعاملين ببنك قناة السويس ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعاده تسجيل نظام التأمين الاجتماعى للعاملين بالبنك العربى

الافريقى الدولى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعاده تسجيل نظام التأمين الاجتماعى للعاملين ببنك مصر الدولى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعاده تسجيل نظام التأمين الاجتماعى للعاملين بشركة الاتحاد العربى

للخدمات العربى " فامكو " ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعاده تسجيل نظام التأمين الاجتماعى للعاملين ببنك مصر ايران للتنميه .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعاده تسجيل نظام التأمين الاجتماعى للعاملين ببنك الهندس ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعاده تسجيل نظام التأمين الاجتماعى للعاملين بالبنك التجارى الدولى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٥ لسنة ١٩٨٨ بشأن تسجيل نظام التأمين الاجتماعى للعاملين بالبنك المصرى الأمريكى ،

وعلى موافقة رئيس مجلس ادارة الهيئه العامه للتأمين الصحى على مشاركة الهيئه باحد ادائها فى عضويه اللجنه ،

وعلى المذكوره المعروضه علينا بتاريخ / / ١٩٨٩ .

مادة ١ : تشكل لجنه اثبات عدم وجود عمل اخر لدى صاحب العمل للؤمن عليه المنتفع بنظام تأمين اجتماعي

مقرر

- ٤ - طبيب من الهيئه العامه للتأمين الصحى تختاره الهيئه

- ٥ - ممثل عن العمال تختاره اللجنة النقابية أو النقابة العامة في حالة عدم وجود لجنة نقابية .

ماده ٢ : اذا قررت اللجنة الطبيه المختصه ثبوت عجز المؤمن عليه عجزاً جزئياً مستديماً يحول بينه وبين اداء عمله الاصلى ولم يكن لدى صاحب العمل عمل اخر يناسب حالة المؤمن عليه التزم صاحب العمل بطلب عرض المؤمن عليه على اللجنة المنصوص عليها فى الماده الاولى خلال شهر من تاريخ اخطاره بثبوت عجز المؤمن عليه ، ويعد عدم طلب صاحب العمل عرض المؤمن عليه على اللجنة خلال هذا الميعاد قراراً منه بوجود عمل اخر لديه يناسب حالة المؤمن عليه .

كما يكون للمؤمن عليه خلال شهرين من تاريخ إخطاره بقرار اللجنة الطبيه طلب عرضه على اللجنة المشار اليها فى الفقرة السابقه ، ويعد عدم طلب المؤمن عليه العرض على اللجنة خلال هذا الميعاد قرارا منه بقبول العمل الاخر .

ماده ٣ : يقدم الطلب المشار اليه فى العاده السابقه الى مقرر اللجنه المختصه مرفقا بالطلب شهادة ثبوت العجز واية مستندات اخرى يرى مقدم الطلب اهمية الاطلاع عليها لاثبات الحاله ، وتسلم هذه الاوراق بايصال كما يجوز ارسالها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ٤ : تعد كل لجنة سجلا تقيد فيه الطلبات التي ترد اليها ويشتمل على الاخص البيانات الاتية : -

- أ - رقم وتاريخ ورود الطلب الى اللجنة .

- ب - اسم صاحب العمل وعنوانه .

- ج - نوع نشاط صاحب العمل .

- د - اسم المؤمن عليه ومهنته الاصلية ونوع العجز الثابت في شأنه .

ماده ٥ : تعقد اللجنة المختصة اجتماعاتها بمقر الصندوق .

مادة ٦ : على مقرر اللجنة ان يحدد موعدا لانعقاد اللجنة خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ ورود الطلب

وعليه ان يخطر الاعضاء بتاريخ انعقاد اللجنة وباسم المؤمن عليه وباية بيانات اخرى يرى ضرورة اخطار الاعضاء بها وذلك قبل انعقاد اللجنة بأسبوع على الاقل ويكون الاخطار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو بالتسليم باليد أو برقيا عند

• الضرورة



جمهورية مصر العربية
مكتب
وزارة التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

- مادة ٧ : لا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور جميع اعضائها ، على انه اذا تخلف ممثل صاحب العمل عن الحضور للمرة الثانية جاز للجنة ان تتعقد وتصدر قرارها في غيبته .
- مادة ٨ : تقوم اللجنة بعد التأكد من شخصية المؤمن عليه وان شهادة العجز الخاصة ثابت بها ان عجزه الجزئي يحول بينه وبين اداء عمله الاصلى بحيث مدى توافر عمل اخر مناسب لدى صاحب العمل للمؤمن عليه وفي جميع الاحوال يجب الا يتعارض القيام بالوظيفة أو العمل الاخر مع الحالة الصحية للمؤمن عليه .
- مادة ٩ : تحرر اللجنة محاضر باعمالها تثبت فيها مواعيد انعقاد جلساتها وما اتخذته من اجراءات وما صدرته من قرارات .
- مادة ١٠ : تصدر اللجنة قرارها بالاغلبية المطلقة لاصوات عدد الحاضرين وفي حالة التساوى يرجح الجانب الذي فيه المقرر .
- وعلى اللجنة ان تصدر قرارها خلال شهر على الاكثر من تاريخ اول اجتماع لها ويوقع عليه من الاعضاء .
- مادة ١١ : على اللجنة ان تخطر بقرارها المؤمن عليه وصاحب العمل ووزارة التأمينات وذلك خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور القرار .
- ويجوز للجنة في حالة صدور قرارها بوجود عمل مناسب ان تعيد النظر في هذا القرار اذا قدم أى من صاحب العمل أو المؤمن عليه خلال شهر على الاكثر من تاريخ اخطاره بالقرار مستندات ترى للجنة اعادة النظر فيه .
- مادة ١٢ : لا يجوز لصاحب العمل انهاء خدمة المؤمن عليه صاحب العجز الجزئي المستديم الا بعد ان تقرّر اللجنة عدم وجود عمل اخر مناسب له لدى صاحب العمل .
- مادة ١٣ : يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .
- مادة ١٤ : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره .

وزارة

التأمينات الاجتماعية

والشؤون الاجتماعية

مستشار

(د / آمال عثمان)



قرار وزير التأمينات رقم ٢ لسنة ١٩٨٩

صادر فى - ٢ / ٤ / ١٩٨٩

بشأن

القواعد التى تتبع فى حالات الانتقال من نظام بديل لآخر

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن انظمة التأمين الاجتماعى الخاص البديله ،
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد التى تتبع فى حالات الانتقال بين انظمة التأمين الاجتماعى الخاص البديله ونظام التأمين الاجتماعى العام ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ بأصدار اللائحه التنفيذيه للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعاده تسجيل نظام التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين ببنك مصر الدولى ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعاده تسجيل نظام التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين بشركه الاتحاد العربى للنقل البحرى " فامكو " ،
وعلى المذكره المعروضه علينا من رئيس الاداره المركزيه لشئون مكتبنا بتاريخ / / ١٩٨٩ .

قرر

الماده الاولى

تضاف فتره اخيره لكل من الماده ٢٤ من لائحة نظام التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين ببنك مصر الدولى ، والماده ٦٣ مكررا من لائحة نظام التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين بشركه الاتحاد العربى للنقل البحرى " فامكو " نصها الاتى : -
" تسرى احكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه على حالات الانتقال من محال تطبيق هذا النظام الى مجال تطبيق نظام تأمين اجتماعى بديل اخر " .

الماده الثانيه

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصريه

وزير

التأمينات الاجتماعيه

والشئون الاجتماعيه

ررررر

(د / امال عثمان)



الجمهورية العربية
مكتب
وزارة التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

مرار وزير التأمينات رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٩

صادر في ٢٤ / ٤ / ١٩٨٩

بشأن

حالات استحقاق صرف تعويض الدفعة الواحدة في نظام

التأمين الاجتماعي الخاص بالمدنية

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر بنظام استثمار المال العربي والاحتى والمناطق الحرة ،

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بمسور التأمين الاجتماعي ،

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن انظمة التأمين الاجتماعي الخاص بالمدنية ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعي

الخاص بالمدنية ونظام التأمين الاجتماعي العام ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين في بنك قناة السويس ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين في بنك مصر

الدولي ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين في شركة الاتحاد

العربي للنقل البحري " فامكو " ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين في بنك مصر العربي

للتمويل ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين في بنك المهندسين ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين في بنك المحاسن

السوداني ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ بشأن تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين في بنك مصر الأمريكي ،

وعلى المذكرة المعروضة علينا من رئيس الادارة المركزية لشؤون مكتب سابع / ٤ / ١٩٨٩ ،



قرار

المادة الاولى

مع عدم الاخلال باحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه وبالحكام الخاصة بحالات الانتقال من نظام بديل الى نظام بديل اخر المنصوص عليها في نظم التأمين الاجتماعى الخاصة بالبديل المشار اليها ، يستبدل بحالات استحقاق صرف تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لائحة التأمين الاجتماعى الخاص بالبديل المشار اليها الحالات الاتية :

- ١ - مأسوخ المؤمن عليه سن الستين .
- ٢ - مسادرة المؤمن عليه الاحتمال للبلاد نهائياً او اشتعاله فى الخارج بصفه دائمة او التحاقه بالبعثة الدبلوماسية من سفارة او منصلية دولته .
- ٣ - هجرة المؤمن عليه .
- ٤ - الحكم نهائياً على المؤمن عليه بالسجن مدة عشر سنوات فأكثر او بمقدار المدة الباقية لباوغة سن الستين ايها اقل .
- ٥ - اذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئى مستديم يمنع من مواصلة العمل .
- ٦ - انتظام المؤمن عليه فى ملك الرهنه .
- ٧ - عجز المؤمن عليه عجزاً مطلقاً .
- ٨ - وفاة المؤمن عليه وفى هذه الحالة تصرف المبالغ المستحقه باكملها الى مستحقى المعاش بنسبة انصبتهم من المعاش ، فان لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش ادبت اليه هذه المبالغ بالكامل ، فاذا لم يوجد اى مستحق للمعاش صرفت للورثة الشرعيين .
- ٩ - اذا كانت المؤمن عليها متزوجة او مطلقة او مترملة او كانت تنسج سن الواحده والخمسين فأكثر وفى تاريخ طلب الصرف .

ولا يستحق صرف التعويض فى هذه الحالات الا لمرة واحدة طوال مدة اشتراك المؤمن عليها فى التأمين ، وفى تطبيق هذا الحكم يقصد بمدة الاشتراك المدة التى قضيت بنظام التأمين الاجتماعى المعام والمدة التى قضيت بنظام التأمين الاجتماعى الخاص البديل والمدة التى قضيت بنظم التأمين الاجتماعى الخاص البديله الاخرى .

وفى الحالات المنصوص عليها فى البنود ١ و ٢ و ٨ يصرف مبلغ التعويض مضافاً اليه مبلغاً مقداره ٨ ٪ من مبلغ التعويض عن عدد السنوات الكامله من تاريخ انتهاء خدمه حتى تاريخ استحقاق الصرف .

والتعهد من جوف



جمهورية مصر العربية
مكتب
وزارة التأمينات الاجتماعية
والشئون الاجتماعية

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في النشرات الرسمية ويكمل به من تاريخ صدوره

وزير

التأمينات الاجتماعية

والشئون الاجتماعية

(د / آمال عثمان)



قرار وزير التأمينات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٩

صادر في ١٢ / ٩ / ١٩٨٩

بشأن

تعديل بعض أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة

التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠

التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص بالبدالة،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠،
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥،
وعلى المذكرة المعروضة علينا من رئيس الإدارة المركزية لشؤون مكتبنا

قرر

المادة الأولى

يضاف لنص المادة الثالثة من قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ المذكور في

نصها الآتي :

وينتهي العمل بالاستثناء المشار إليه في ميعاد غايته ١٩٧٠/١٢/٣١

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجرائد المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره

وزير

التأمينات الاجتماعية

والشؤون الاجتماعية

١ / -

(د / آمال عثمان)



قرار وزير التأمينات رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٩

صادر في ١٠/٨/١٩٨٩

بشأن

تعديل بعض أحكام نظام صندوق التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين بشركته

الاتحاد العربي للنقل البحري " فامكو "

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن انظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديله ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعاده تسجيل نظام التأمين الاجتماعي للعاملين بشركة الاتحاد

العربي للنقل البحري " فامكو " ،

وعلى مذكرة رئيس الاداره المركزيه لشئون مكتبنا المعروضه علينا بتاريخ / / ١٩٨٩

قرر

الماده الاولى

يستبدل بنص البند ٧ من الماده ٨ والبند ٥ من الماده ٣٤ من لائحة نظام التأمين الاجتماعي للعاملين بشركته

الاتحاد العربي للنقل البحري فامكو النصوص التاليه : -

ماده ٨ بند ٧ : المبالغ التي يتحملها المؤمن عليه لحساب العلاج والرعايه الطبيه لافراد الاسره وكذلك المبالغ التي يتحملها

صاحب معاش الشيخوخه ومعاش العجز مقابل الانتفاع بهذا الحق .

ماده ٣٤ بند ٥ : الاشتراكات الشهرية التي تستقطع بواقع ١ % من معاشات اصحاب المعاشات .

واحد من هذين الجوانب



جمهورية مصر العربية
مكتب
هيئة التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل بأحكامه اعتباراً من تاريخ صدوره

وزارة

التأمينات الاجتماعية

والشؤون الاجتماعية

سما /

(د / آمال عثمان)

وأمنهم من خوف



دولة فلسطين
مكتب

وزارة الشؤون الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

وفي حالة ما اذا كانت المصروفات الادارية للصندوق تقل عن نسبة الـ ٥ ٪ المشار اليها فعلى الشركه بناء على عرض مجلس ادارة الصندوق ان توفر مزايا اجتماعيه اضافيه للعاملين في حدود ٢٥ ٪ من الفائض ويضـر مجلس ادارة الصندوق اللائحه التنفيذية لاجلـد صرف هذه المزايا وتعتمد هذه اللائحه من الزارـه .

المادة الثانية

تتضمن المادة ١٠٥ مكرراً .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في المونـاع المـريـه ويـعمل باحكامه اعتباراً من ١٩٩٠/١/١ .

وزارة

التأمينات الاجتماعيه

والشؤون الاجتماعيه

د /

(د / جمال عثمان)

وأمته من ضوف

MINISTRY OF SOCIAL INSURANCE

3, Alfy St. - Cairo

THE MINISTER'S OFFICE

Fax : 02, 917799

وزارة التأمينات

مكتب

وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية

فاكس رقم: ٩١٧٧٩٩/٠٢

قرار وزير التأمينات رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٢

صادر في ٩ / ٨ / ١٩٩٢

بشأن

تعديل المادة ٥ بند ١١ من لائحة نظام التأمين الاجتماعي
الخاص للعاملين بشركة الاتحاد العربي للنقل البحري " فامكو "

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعادة تسجيل نظام التأمين
الاجتماعي للعاملين بشركة الاتحاد العربي للنقل البحري " فامكو "
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن أجر الاشتراك المتغير في قانون
التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٩ / ٨ / ١٩٩٢

قرر

" مادة أولى "

يستبدل بنص المادة ٥ بند ١١ من لائحة نظام التأمين الاجتماعي للعاملين بشركة
الاتحاد العربي للنقل البحري " فامكو " النص التالي :

مادة ٥ بند ١١ : الأجر كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الاصلى بالشركة

ويشمل :

١ - الاجر الاساسي : ويقصد به الأجر المنصوص عليه بلائحة نظام التوظيف بالشركة أو بعقد

العمل سواء كان هذا الاجر محددًا بالمدة أو بالانتاج أو بهما معا بما في ذلك العمولات .

٢ - الأجر المتغير : ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ وعلى

الأخص :

(أ) الأجور الاضافية :

MINISTRY OF SOCIAL INSURANCE

3, Alfy St. - Cairo

THE MINISTER'S OFFICE

Fax : 02, 917799

وزارة التأمينات

مكتب

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

فاكس رقم: ٩١٧٧٩٩

- ٢ -

(ب) البدلات فيمّا عدا البدلات التى لا تعتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك وفقا
لأحكام القانون .

(ج) التعويض عن الجهود غير العادية .

(د) إعانة غلاء المعيشة .

(هـ) العلاوات الاجتماعية الإضافية .

(و) المنح الجماعية .

(ز) المكافآت الجماعية .

(ح) نصيب المؤمن عليهم فى الأرباح .

وذلك كله بحد أقصى مقداره ٦٠٠٠ جنيه مصري سنويا أو ٦٠٠٠ دولارا سنويا .

ويعتبر فى حكم العمل الاصلى بجهة العمل الاصلية العمل المنتدب اليه المؤمن عليه طول الوقت

أو المعار اليه داخل البلاد .

" مادة ثانية "

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ .

وزير

التأمينات الاجتماعية

والشئون الاجتماعية

س

(د . آمال عثمان)



/ /

السادة / وزارة المالية - قطاع التأمينات

عناية السيد الاستاذ / عاطف رشاد عبد الحليم

مدير عام الإدارة العامة للبحوث الإكتوارية

و الإشراف و الرقابة على النظم البديلة

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلي كتابنا لسيداتكم بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٧ لطلب الآتي :

١. مستخرج من صفحة تسجيل الصندوق لديكم في سجل الصناديق البديلة الخاصة

البديلة موضحا بها الاسس و العناصر الإكثوارية الخاصة بالصندوق وفق

القانون ٦٤ لسنة ١٩٨٠ و لائحته التنفيذية - و المنصوص عليها بالمادة ١٩ من

اللائحة التنفيذية للقانون ٦٤ لسنة ١٩٨٠.

٢. القرارات الوزارية الصادرة بتعديلات في مواد لائحة النظام الأساسي للصندوق

خلال الفترة فيما بعد ١٦ / ٤ / ١٩٨٦ و حتى تاريخه.

نتشرف بالإحاطة بأنه قد وصلنا اليوم ٤ / ٤ / ٢٠٠٤ كتابكم رقم ٤ و م البيانات

و القرارات المؤرخ ٣ / ٤ / ٢٠٠٤ و المرفق به الآتي :

أ- صور غير معتمدة من القرارات الوزارية أرقام ٩٨ :

لسنة ١٩٨٥ ، ١٥ لسنة ١٩٨٩ ، ١٦ لسنة ١٩٨٩ ، ٢٥ لسنة ١٩٨٩ ،

٥٩ لسنة ١٩٨٩ ، ٦٩ لسنة ١٩٨٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٩٠ ، ٧٦ لسنة ١٩٩٢ ،

٨٩ لسنة ١٩٩٣ ، ٤٤ لسنة ٢٠٠١ ، صورة أخرى من القرار

رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٠.

ب- صورة غير معتمدة من صحيفة بعدد (٤) تسجيل الصندوق موضحا بها :

- إحتوت الصفحة الأولى علي :

١. إسم الصندوق

٢. عنوان مقره الرئيسي

٣. الجهة المنشئة للصندوق

٤. تاريخ التأسيس

٥. رقم و قرار التسجيل ، الغرض من التكوين

٦. الغرض من التكوين.

- إحتوت الصفحة الثانية علي :

٧. الموارد و الإشتراكات.

٨. المزايا و شروطها.

٩. السنة المالية.

- إحتوت الصفحة الثالثة علي :

١٠. المفوض بالتوقيع عن الصندوق : لم يذكر البيان.

١١. أمين الصندوق : لم يذكر البيان.

١٢. البنك المودع به أموال الصندوق.

١٣. نظام توظيف أموال الصندوق.

١٤. قواعد تشكيل المجلس.

١٥. قواعد عقد الجمعية العمومية.

- إحتوت الصفحة الرابعة و الأخيرة علي :

الخبير الإكتواري : البيان غير واضح تماما نظرا لمحوه.

مراقب الحسابات : البيان غير واضح تماما نظرا لمحوه.

خبير التأمين الإستشاري : البيان غير واضح تماما نظرا لمحوه.

مواعيد الفحص الإكتواري.

الأسس الإكتوارية : البيان غير كامل حيث أن باقي الأسس الإكتوارية

و المنصوص عليها بالمادة ١٩ الفقرة رقم ٢٠ ، غير واضحة تماما

نظرا لمحو البيانات ، و علي الأخص البند الخامس (مقياس) تدرج
الأجور ، الوارد بالدراسات و الفحوصات الإكتوارية منذ نشأته ، و
التي حرص خبير الوزارة في تقارير فحصه للمركز المالي للصندوق
للأعوام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، و الوارد به بالبند د - معدل تدرج الأجور
" تم إستخدام معدل تدرج للأجور ٥% سنويا مركب ... " ، و قرر بأن
الأجور تزيد عن ذلك المقياس و هو ما طالبت وزارة التأمينات و
الشنون الإجتماعية (حاليا وزارة المالية - قطاع التأمينات) بكتابها
رقم ٤١ و بتاريخ ٦ / ١١ / ٢٠٠١ بالتأكد من أن الأجور السنوية لا
تزيد عن ٥% في المتوسط سنويا.

و بناءا علي ذلك نعيد و نكرر طلبنا بأن تصلنا البيانات مكتملة و واضحة و معتمدة
و علي الأخص تلك البيانات التي يستوجب النص عليها في صحيفة تسجيل الصندوق
تنفيذا للقانون ٦٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن أنظمة التأمين الخاص البديلة ، و لائحته
التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ ، و ما ورد بهم من أحكام
بشأن تسجيل صناديق التأمين الخاص البديلة بشأن متطلبات تسجيلها و إعادة
تسجيلها وفقا لهذه الأحكام و الدراسات الإكتوارية الأساسية المحددة لتلك الأسس
التي أعتمد و سجل النظام وفقا لها ليباشر أعماله وفقا لها ، علما بأن المادة ١٩
منه لم تصدر بشأنها اية تعديلات وردت بالقرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٥ .

نأمل أن ينال الأمر كريم عنايتكم و التفضل بسرعة الإفادة .
و تفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية و فائق الاحترام ،،

العضو المنتدب مدير الصندوق

" حمزة محمد حمزة محمود جاد "

الاسكندرية في : ٢٠٠٧/٠٤/٠٤ .

قرار

وزير التأمينات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٣

صادر في ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٣

بشأن

تعديل بعض أحكام نظام التأمين الاجتماعي

للعاملين بشركة الاتحاد العربي

لنقل البحري " فامكو "

وزير التأمينات

بعد الاطلاع علي قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،
وعلي القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن انظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة ،
وعلي قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤
لسنة ١٩٨٠ ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعادة تسجيل ذظام التأمين
الاجتماعي للعاملين بشركة الاتحاد العربي للنقل البحري " فامكو " ،
وعلى موافقة الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٢ ،
وعلى مذكرة رئيس الامانة الفنية للجنة الدائمة المعروضة علينا بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٠ .

قرار

" المادة الاولى "

يستبدل بنصوص المواد ١ بند ١ و ٥ بند ٥ و ٨ بند ٧ و ٢٠ و ٣٤ بند ٥ و ٣٧ و ٣٨ و ١٠٠ و ١٢٤
من نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين بشركة الاتحاد العربي للنقل البحري " فامكو "
المشار اليه النصوص التالية :
مادة ١ بند ١ - العلاج والرعاية الطبية للمؤمن عليهم في حالات المرض واصابات العمل
ولاسرهم واصحاب المعاشات واسرهم في حالات المرض .

مادة ٥ بند ٥ - افراد الاسرة : افراد اسرة المؤمن عليه من الفئات الآتية :

- أ - الزوجة .
- ب - الابناء الذكور الذين لم يتموا الحادية والعشرين من عمرهم او من هم في احدي
مراحل التعليم حتي الدرجة الجامعية الاولى او يبلغوا السادسة والعشرين ايهما
اقرب .
- ج - الابناء الذكور العاجزين عن الكسب .
- د - البنات غير المتزوجات من غير العائلات .
- هـ - الوالدين .

مادة ٨ بند ٧ - المبالغ التي يتحملها المؤمن عليه لحساب العلاج والرعاية الطبية لافراد
الاسرة وكذلك المبالغ التي يتحملها صاحب المعاش مقابل انتفاعه واسرته بهذه المزايا .

مادة ٧٠ - يجوز لعضو الجمعية العمومية ان ينيب عنه كتابة عضو آخر في حضور الجمعية العمومية ، ولا يجوز ان ينيب عنه أكثر من عضو .
ويجوز لعضو الجمعية العمومية ان يكون نائباً عن اثنين من اعضاء الجمعية العمومية .
وتصدر القرارات بأغلبية اصوات الحاضرين .
ولا يجوز لعضو الجمعية ان يشترك في التصويت اذا كان موضوع القرار المبروض طرفاً فيه كإبرام اتفاق معه او رفع عليه او انتهاء خصومه بينه وبين الصندوق او كلما كانت له مصلحة شخصية في القرار المعروض فيما ننذا انتخاب اجهزة الصندوق .

مادة ٢٤ بند ٥ - الاشتراكات الشهرية التي تستقطع بواقع ٠/٠١ من اجمالي معاشات اصحاب المعاشات كمقابل لانتفاعهم بأحكام العلاج والرعاية الطبية في حالة المرض .
والاشتراكات الشهرية التي تستقطع بواقع ٠/٠٢ من اجمالي معاشات اصحاب المعاشات الذين يرغبون في انتفاع افراد اسرهم بأحكام العلاج والرعاية الطبية في حالة المرض .

مادة ٣٧ - يكون الحد الاقصى لنفقات العلاج والرعاية الطبية لافراد اسر العاملين التي تحمل للحساب المشار اليه بالمادة ٣٤ سنوياً مبلغ ٥٠٠ جنيه لكل منهم و ٢٠٠ جنيه او ٢٥٪ من التكلفة الفعلية ايهما اقل بالنسبة لافراد اسرة صاحب المعاش .

مادة ٢٨ - يتحمل المؤمن عليه ٢٠٪ من تكلفة العلاج والرعاية الطبية لافراد اسرته داخل وخارج المستشفيات كما يتحمل صاحب المعاش ٢٥٪ من ذات التكلفة وترحل الي الحساب المنصوص عليه بالمادة ٣٤ باقي النفقات وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٣٧ .

مادة ١٠٠ - في حالة انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة وما في حكمها تحسب المكافأة المستحقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك عن الاجر الاساسي والمتغير وقتما يلي:
٦٠ /٠ من الاجر الشهري الاخير اذا كانت المدة سنتان واقل من اربع سنوات .
١٢٠ /٠ من الاجر الشهري الاخير اذا كانت المدة اربع سنوات واقل من ست سنوات .
١٨٠ /٠ من الاجر الشهري الاخير اذا كانت المدة ست سنوات واقل من ثمانى سنوات .
٢٤٠ /٠ من الاجر الشهري الاخير اذا كانت المدة ثمانى سنوات واقل من عشر سنوات .
٣٠٠ /٠ من الاجر الشهري الاخير اذا كانت المدة عشر سنوات فأكثر .

مادة ١٢٤ - تحسب وتؤدى الاشتراكات والمعاشات والتعويضات ومكافأة نهاية الخدمة التكميلية المستحقة بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة بذات العملة التي تسدد بها الشركة الاشتراكات .
واستثناء من حكم الفقرة السابقة التي تصرف بالعملة الاجنبية والمستحقة حتي ١٩٩٢/١٢/٣١ فتصرف اعتباراً من ١٩٩٣/١/١ بالعملة المحلية بسعر الصرف الصادر يوم ٢٠ من كل شهر .

" المادة الثامنة "

تضاف فقرة ثانية لنص المادة ٤٧ من لائحة نظام التأمين الاجتماعي الخاص المشار اليه نصها الآتي:

وإيمانهم من خوف

MINISTRY OF SOCIAL INSURANCE

1, Alfy St. Cairo

THE MINISTER'S OFFICE

Fax : 02, 917799

وزارة التأمينات

مكتب

وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية

فاكس رقم: ٩١٧٧٩٩

- ٣ -

مادة ٤٧ فقرة ثانية - ويشترط لاستحقاق العلاج والرعاية الطبية في حالة المرض لافراد
اسرة صاحب المعاش الا تقل مدة اشتراكه عن افراد اسرته في نظام العلاج عن ستة اشهر تبدأ
من تاريخ ابداء الرغبة في الانتفاع .

" المادة الثالثة "

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل بأحكامه اعتبارا من ١٩٩٣/٤/٢٢ فيما عدا
أحكام المادة ١٠٠ فيعمل بها اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ .

وزارة التأمينات الاجتماعية

والشؤون الاجتماعية

تحريرا في : ١٩٩٣/١٠/

" دكتورة آمال عثمان "



جمهورية مصر العربية
وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية
قطاع التأمينات
مكتب الوزير

٢٠٠١/٨/٥

قرار
وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية
رقم ٤ لسنة ٢٠٠١
(قطاع التأمينات)
بشأن
الشروط المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين
وفقاً لأحكام نظم التأمين الإجتماعى الخاص البديلة

وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية ،

بعد الإطلاع على :

قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،
والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعى الخاص البديلة ،
وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد التى تتبع فى حالات الإنتقال
بين أنظمة التأمين الاجتماعى الخاص البديلة ونظام التأمين الاجتماعى العام ،
وقرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤
لسنة ١٩٨٠ ،
وقرار وزير التأمينات رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تسجيل نظام التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين
ببنك قناة السويس ،
وقرار وزير التأمينات رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعى للعاملين
بالبنك العربى الإفريقى الدولى ،
وقرار وزير التأمينات رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعى الخاص
للعاملين ببنك مصر الدولى ،
وقرار وزير التأمينات رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعى الخاص
للعاملين بشركة الإتحاد العربى للنقل البحرى (فامكو) ،
وقرار وزير التأمينات رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعى الخاص
للعاملين ببنك مصر ايران للتنمية ،
وقرار وزير التأمينات رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعى الخاص
للعاملين ببنك المهندس ،
وقرار وزير التأمينات رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعى الخاص
للعاملين بالبنك التجارى الدولى ،

م.م.م.

وقرار وزير التأمينات رقم ٥ لسنة ١٩٨٨ بشأن تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين بالبنك المصري الأمريكى ،

وعلى مذكرة رئيس صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومى والمشرف على مكتب وزيرة التأمينات المؤرخة ١٩ / ٨ / ٢٠٠١ .

قرر

((المادة الأولى))

لا يجوز للمؤمن عليه وفقا لأحكام أحد نظم التأمين الاجتماعى الخاص البديلة المشار اليها طلب حساب مدة او مدد سابقة على مدة اشتراكه بهذا النظام كان قد حصل على معاش عنها وفقا لأى من نظم التأمين الاجتماعى العام أو أى نظام بديل اخر .

((المادة الثانية))

يلغى كل حكم ورد بأى من نظم التأمين الاجتماعى الخاص البديلة المشار اليها يخالف حكم المادة السابقة .

((المادة الثالثة))

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره .

وزيرة

التأمينات والشئون الاجتماعية

((دكتورة / أمينة الجندى))

تحريرا فى : / /



جمهورية مصر العربية
مكتب
وزارة التأمينات الاجتماعية
والشؤون الاجتماعية

قرار وزير التأمينات رقم ٥ لسنة ١٩٩٠

صادر فى ٢٣ / ٩ / ١٩٩٠

بشأن

تعديل بعض احكام نظام التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين بشركة الاتحاد

العربى للنقل البحرى " فامكو "

رئيس التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن انظمة التأمين الاجتماعى الخاص البديله ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر باللائحه التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن اعاده تسجيل نظام التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين بشركة

الاتحاد العربى للنقل البحرى " فامكو " ،

وعلى قرار مجلس ادارة الصندوق بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/١/٩ على ضم المبالغ الخاصه بالاحتياطيات

المحول من النظام العام وكذا مخصص التزامات مؤجله من حساباتها النمطيه الى حساب الاحتياطى العام عند اعداد

ميزانية الصندوق فى ١٩٨٩/١٢/٣١ ،

وعلى قرار مجلس ادارة الشركة رقم ١٩ لسنة ١٩٩٠ بشأن تحمل الشركة المصروفات الاداريه المتعلقة بصندوق

التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين بشركة الاتحاد العربى للنقل البحرى " فامكو " وذلك اعتبارا من ١٩٩٠/١/١ ،

وعلى مذكرة رئيس الامانه الفنيه المعروضه علينا بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٠ .

قرر

الماده الاولى

يستبدل بنص ماده ١٦ من لائحة نظام التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين بشركة الاتحاد العربى للنقل البحرى

" فامكو " النص الاتى :-

ماده ١٦ : تتحمل الشركة المصروفات الاداريه بما فى ذلك اتعاب الخبراء والمستشاريين ومراقب الحسابات والبدلاء

والمكافآت التى تصرف لاعضاء مجلس الاداره والعاملين بالصندوق بما لايجاوز نسبة ٥ ٪ من اجمالى الاشتراك

السنوويه

كما تتحمل الشركة اعباء المقر المؤقت للصندوق بما فى ذلك من اثاث وتجهيزات وكذلك الاجور وما فى

حكمها المستحقه لمن تعهدهم للعمل بالصندوق من العاملين لديها .

وفي حالة ما اذا كانت المصروفات الاداريه للصندوق تقل عن نسبة الـ ٥ ٪ المشار اليها فعلى الشركه بناء على عرض مجلس ادارة الصندوق ان توفر مزايا اجتماعيه اضافيه للعاملين فى حدود ٢٥ ٪ من الفائض ويضع مجلس ادارة الصندوق اللائحه التنفيذيه لاجه صرف هذه المزايا وتعتمد هذه اللائحه من الوزاره .

الماده الثانيه

تلغى ماده ١٠٥ مكررا .

الماده الثالثه

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصريه ويعمل باحكامه اعتبارا من ١٩٩٠/١/١ .

وزيره

التأمينات الاجتماعيه

والشئون الاجتماعيه

(د / امال عثمان)